حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

دورية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل
في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد

د. عيسى بن عودة الشريوفي

معهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود

الرسالة ١٥٦

الحولية الحادية والعشرون

١٤٢١ - ١٤٢٢هـ

٢٠٠٠ - ٢٠٠١م

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الرسالة: ١٥٦

المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد

د. عيسى بن عودة الشريوفي
معهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والعشرون - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

المؤلف:

د. عيسى عودة الشريوفي

أستاذ مساعد بمعهد اللغة العربية – جامعة الملك سعود.

البحوث والدراسات:

١ – (السمات الاتصالية لنشاط «المناظرة» ودورها في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، عدد ٥٩ – السنة الخامسة عشرة – صيف ١٩٩٧م.

٢ – (اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمي العربية من غير الناطقين بها)، المجلة العربية للتربية، تونس.

المحتوى

الملخص ١٠
مقدمة ١١
١ – **تصورات المتكلمين** ١٤
٢ – **التنوع اللغوي** ١٨
٣ – **التغير اللغوي** ٢٤
٣–١ – المرحلة المختلطة ٢٥
٣–١–١ – اختبار تجريبي ٢٦
٣–١–٢ – النتائج ٢٧
٣–١–٣ – التفسير ٢٨
٤ – **اتجاه التطور** ٣١
٥ – **مقاصد المتكلمين** ٣٨
٦ – **لماذا المؤنث المجازي؟** ٤٠
الخلاصة ٤٩
المراجع ٦٣
(المراجع العربية) ٦٣
(المراجع المترجمة) ٦٥
(المراجع الأجنبية) ٦٥
ملحق ٦٧

الملخص

يتناول هذا البحث قضية المؤنث المجازي وإشكالاتها المختلفة من خلال التركيز على القاعدة المعروفة التي تقضي بجواز التذكير والتأنيث لكل مؤنث مجازي وتقرر هذه الدراسة أن القاعدة المذكورة تنطوي على خلل واضح لأن تطبيقها عملياً قد يؤدي إلى إنتاج لغوي غير منسجم مع طبيعة اللغة ومواضعاتها المستقرة في أذهان المتكلمين. وتعمل هذه الدراسة على البحث عن الخلفية التي صدرت عنها هذه المقولة وعن العوامل والمؤثرات التي أسهمت في تشكيلها. وهنا يبدو أن فكرة الجواز كانت متأثرة بعدد من العوامل المتشابكة التي تنبع غالباً من الطبيعة المعيارية الصارمة للدراسة التقليدية وعدم عنايتها بحقائق التنوع والتطور اللغوي، علاوة على ما تتمتع به ظاهرة الجنس المجازي نفسها من خصوصية تجعلها موضوعاً دقيقاً ومعقداً، وبعيداً بطبيعته عن الاستجابة المباشرة لآليات التقعيد النحوي الخالص. فمسألة العزو الجنسي على صلة وثيقة بالبعد المفاهيمي للجماعة المتكلمة باللغة وهو أمر لا يخضع مباشرة للتأطير اللغوي وإنما يتشكل بإيعاز من المؤثرات الاجتماعية والثقافية والحضارية التي تتعرض لها الجماعة اللغوية. وإذا كان هناك من احتمال لوجود مسميات يمكن استخدامها بالوجهين فهو احتمال مرهون غالباً بمقاصد المتكلمين ومحدود بظروف التحول اللغوي.

مقدمة

تميز اللغة العربية في إطار العزو الجنسي بين ناحيتين رئيسيتين هما: التذكير والتأنيث. ولا يقف هذا التقسيم بهذه الثنائية عند حدود الموجودات التي تتمايز على أساس السمات البيولوجية الحقيقية للجنس، بل ينطبق على سائر المسميات بما في ذلك الجمادات والمعاني وما يدخل فيها من أفكار ومشاعر وأمور غيبية أو مجردة. وفي ظل هذه الوضعية أُضيف تفريع آخر ينقسم الجنس بموجبه إلى حقيقي ومجازي، بحيث يشير الأول عادة إلى الإنسان والحيوان مما تكون الفوارق الجنسية فيه مبنية على تمايز حقيقي، ويشير الثاني إلى ما عدا ذلك مما يكون العزو الجنسي فيه مبنياً على الاصطلاح لا غير.

وقد انفرد المؤنث المجازي في الدراسات النحوية من بين الأصناف الأخرى التي يمكن استنباطها من التقسيمات السابقة – المؤنث الحقيقي، والمذكر الحقيقي، والمذكر المجازي – بميزة لغوية لافتة للنظر تتمثل في القاعدة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:(١):

«كل مؤنث مجازي يجوز تذكيره وتأنيثه»

ويعد هذا التعميم من المقولات الرئيسية في موضوع التذكير والتأنيث التي تمسكت بها كتب نحوية كثيرة وجعلتها من قواعدها الراسخة. ولم تكن هذه المقولة – مثلها مثل الكثير من المقولات الأخرى – موضعاً للنقد أو الاعتراض، أو حتى التساؤل، بل كانت – على العكس من ذلك – من المقولات التي أعيد إنتاجها من قبل الأجيال المتعاقبة من اللغويين دون تغيير أو إضافة. ولم يشذ المحدثون عن هذا الاطراد، فهناك من يتبناها تلقياً وتدريساً وهناك أيضاً من يعيد الدعوة إلى تبنيها من باب التيسير والتسهيل على مستخدمي العربية. يقول أحمد مختار عمر معتمداً على بعض المسوغات التي عادة ما تطرح عند مناقشة قضية المؤنث المجازي: «من أجل التيسير على مستخدمي اللغة أقترح القاعدة الآتية: كل ما كان مجازي التأنيث بدون علامة يجوز تذكيره. وعلى هذا يُنصح كل من يقابله لفظ بدون علامة تأنيث وليس لمؤنث حقيقي أن يعامله معاملة المذكر»(٢).

ولكن قبول هذه القاعدة على علاتها لا يخلو من مشكلات، إذ إن تطبيقها على نطاق واسع سيوصل إلى نتائج لا يمكن أن تكون مقبولة عند متكلمي العربية، مما يدل على ما فيها من خلل واضطراب. ولنتأمل الأمثلة التالية:

١ - أ - * هذا أرض واسع[1].

ب - * بقي النار مشتعلاً لمدة طويلة.

ج - * إذا طلع الشمس المنير فستعلم الخبر.

د - * أهذا عينك الأيمن أم عينك الأيسر.

هـ - * بكى حتى ابيضّ عينه.

ز - * اشتريت هذا الطاولة الجميل بثمن زهيد.

ح - * غرّني نفسي الأمار بالسوء.

إن الشعور الذي يخالج القارئ أو السامع لمثل هذه الجمل هو أنها من إنتاج شخص لا يعرف العربية، ولا بد أنها ستوصف بالخطأ والانحراف من غالبية متحدثي العربية. ولكن الغريب في الأمر أن هذه الجمل لا تتعارض مع القاعدة التي أشرنا إليها؛ فما نجده هنا هو - بحسب تلك القاعدة - عبارة عن مؤنثات مجازية تبنّت خيار التذكير، ومن ثم ظهرت علامات التذكير فيما اقترن بها من أفعال أو صفات أو أسماء إشارة[2].

إذن فهناك مشكلة. والسؤال هنا هو عن مصدر هذه المشكلة: أهي في التعميم الذي جاءت به كتب النحو وتلقفه عنها الدارسون؟ أم أنه في تلك التراكيب التي سقناها للتمثيل على خلل المقولة القديمة؟ من الواضح أن الأمر يتعلق بالقاعدة النحوية نفسها أكثر من تعلقه بأي شيء آخر؛ فالجمل المذكورة في (١) صحيحة التركيب باستثناء المطابقة في الجنس الذي هو مدار القاعدة. وبهذا الانحراف البيّن فإن هذه الأمثلة تقدم نموذجاً يتحدى القاعدة ويقلل من مصداقيتها كمقولة تفسيرية أو حتى إرشادية يمكن الرجوع إليها عند الاستخدام.

ولكن هذه المقولة لم تنشأ من فراغ أو بمعزل عن المؤثرات اللغوية وغير اللغوية التي ربما أسهمت في تشكلها وشجعت على بروزها على هذا النحو التعميمي الشامل. لذا سيحاول هذا البحث الكشف عن جذور المشكلة وعواملها، وتقديم التفسيرات لنشوئها واستدامتها بالصورة التي نجدها في كتب النحو. وسنبين في هذا الصدد أنها نتاج لمؤثرات متنوعة ومتشابكة منها ما يعود إلى طبيعة الدراسة اللغوية التقليدية وما فيها من نزوع إلى الضبط والتقعيد. ومنها ما يعود إلى طبيعة الظاهرة

المدروسة (ظاهرة العزو الجنسي) وما فيها من تعقد وخصوصية تبعدها عن طائلة التقعيد النحوي الصارم والمباشر؛ فمسألة العزو الجنسي تتعلق من ناحية بالبعد المفاهيمي للجماعة المتكلمة باللغة وهو ما لا يخضع مباشرة للتأطير اللغوي وإنما يتكوّن بإيعاز من المؤثرات الاجتماعية والثقافية السائدة. كما أن هذه الظاهرة شديدة التأثر بعوامل التغير اللغوي، والتباين اللهجي وهو ما لم تعره الدراسات القديمة كبير انتباه، إذ تناولت تلك الدراسات مادة لغوية على قدر كبير من الاتساع جغرافياً وتاريخياً من منظور معياري موحد مما أدى إلى وضع آليات الدرس اللغوي في مواجهة أنماط عديدة من التنوعات التي كان من المحتم عليها أن تصعّب مهمة التقعيد الصافي وتشوش نتائجه.

ومع أن التصور الأقرب في مجال العزو الجنسي في ظل ثنائية التذكير والتأنيث هو أن تقوم على أساس تكاملي يتخذ إحدى الوجهتين لا غير، إلا أن احتمال وجود مسميات تحتمل هاتين الوجهتين ربما شجع أيضاً على تبني تلك المقولة التعميمية. وقد تناولت هذه الدراسة السؤال عن إمكانية وجود هذه الظاهرة (ظاهرة وجود مسميات تستخدم بالوجهين) أصلاً من خلال القيام باختبار تجريبي مبسط هدفه التحقق من هذه الاحتمالية. وقد أوضحت النتائج أن هناك إمكانية لوجود هذه الظاهرة، ولكن من المؤكد أنها إمكانية محدودة ومقيدة بظروف اجتماعية وثقافية معينة، فهي غالباً ما تكون انعكاساً لمرحلة انتقالية خاصة في سياق التطور اللغوي، أو مظهراً من مظاهر القياس الخاطئ، أو متأثرة بالتحيزات الفردية في الاستخدام التي تعمل بدورها على إفساح المجال لتنوعات مبنية على قصدية المتكلمين أو التوسع المجازي للدلالات. وعليه فإن وجود هذه الظاهرة لا يمكن أن يكون كافياً للنهوض بالمقولة التي تشرع للجواز المطلق لوجهتي العزو في المؤنثات المجازية.

وقد تناولت هذه الدراسة أيضاً مسألة حصر جواز التذكير والتأنيث في المؤنث المجازي فقط، وناقشت في هذا السياق عدداً من الأسئلة ذات العلاقة مثل أصلية المذكر والمقومات التي يرتكز عليها هذا الزعم. وقد حاولت الدراسة في مجملها أن تلقي بعض الضوء على مشكلة التقعيد وما يحاط به استخلاص القوانين اللغوية من محاذير الأمر الذي يتطلب الفرز الدقيق والمقنن للظواهر اللغوية من خلال وقائع الاستخدام الفعلي، علاوة على الوعي بطبيعة اللغة وما تسفر عنه عوامل التطور اللغوي من تداخلات قد تشوش عملية التقعيد وتربكها.

١ - تصورات المتكلمين

ليس هناك مرجعية منطقية أو لغوية يمكن الوثوق بها للتعرف إلى العوامل التي تتحدد على ضوئها ملابسات الجنس[١]. فاللغة من حيث هي نظام ووسيلة ناقلة لمفاهيم المجتمع الناطق بها لا تخبرنا بالآلية التي تفرض ذكرية أو أنثوية بعض المسميات، مثلها في هذا الشأن مثل كافة المعايير المنطقية التي يمكن أن يستعيرها الباحث في تعامله مع اللغة. إن ظاهرة التذكير والتأنيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد المفاهيمي لمستخدي اللغة، وما ينشأ لديهم من تصورات بأثر من ثقافاتهم وعاداتهم ومعتقداتهم. وكما أن هذه المقومات النفسية والذهنية عرضة للتغير مع الزمن، فكذلك ما يرتبط بها في الجانب اللغوي. ولهذا نجد المسميات المجازية الجنس أكثر قابلية للتحول لكونها لا تعتمد على مقومات موضوعية راسخة وثابتة عبر الأجيال والثقافات، على عكس الجنس الحقيقي[٢]. ولعل هذا من بين الأسباب وراء نشوء صور مختلفة من حيث العزو الجنسي في المجتمعات اللغوية المختلفة وعبر الأجيال.

يضاف إلى ذلك أن الجنس في اللغة بحكم كونه جزءاً رئيسياً من مكوناتها الدلالية يقوم على العرف، واصطلاح الجماعة المتكلمة، مثله في ذلك مثل الأجزاء الأخرى التي تقوم عليها الصورة الدلالية[٣]. فكلمة مثل «شمس» مثلاً، تفيد معنى الكوكب المعروف مضافاً إليه التأنيث في هذه الحالة. وكما أنه ليس بوسع آليات التحليل اللغوي الصِّرف أن تحدد لنا على وجه الدقة المسببات الحقيقية التي تؤدي إلى ربط لفظ بمعنى معين أو العكس فإنها أيضاً لا تستطيع أن تدلنا بصورة يقينية على الخلفية الموضوعية للعزو الجنسي المجازي في مثل هذه الحالات.

يؤكد فندريس، على ضوء ما لاحظه في الفرنسية، أن التمييز بين المذكرات والمؤنثات المجازية «لا يقوم على العقل: إذ لا يمكن لإنسان كائناً من كان أن يقول لماذا كانت table «مائدة» وchaise «مقعد» وsaliere «إناء الملح» مؤنثة في حين كانت tabouret «مقعد مطبخ» وfauteuil «مقعد بجوانب» وcucrier «إناء السكر» مذكرة[٤].

فالمسألة – إذن – ليست خاضعة لآليات التحليل اللغوي الصرف. وحتى إذا اعتبرنا كلمة «قواعد» غطاء مصطلحياً لمعالجات لغوية متنوعة يدخل فيها الصَّرف

والصوت والتركيب وكذلك المعنى بما له من علاقات متشابكة مع هذه الفروع، فإن مسألة الربط بين المسميات ودلالاتها الجنسية، تظل مرهونة في جانب كبير منها بعوامل فوق – لغوية. وإذا اعتبرنا النحو في صورته الأكثر تقييداً مشغولاً ببناء الجملة وتحليل عناصرها التركيبية المختلفة، فإن مهمته بالنسبة لموضوع الجنس تنتهي عند حد النص على مطلب المطابقة بين العناصر ذات العلاقة. وهكذا فإن النحو يؤكد على ضرورة المطابقة في التراكيب الموجودة في (٢) فيما يلي وما شابهها (أي بين الفعل والفاعل، وبين الاسم والصفة من حيث الجنس)، ولكنه لا يستطيع أن يفسر لماذا كانت الأولى مذكرة والثانية مؤنثة.

٢ – أ – ضاع الخاتم الجديد.

ب – اشتعلت الحرب الكريهة من جديد.

وإذا افترضنا أن مفاهيم العزو الجنسي تتخذ – في الغالب الأعم – وجهة واحدة في إطار الثنائية مذكر/مؤنث، فإن القول بجواز الوجهين يتعارض مع أحادية العزو تعارضاً صريحاً لأن النتيجة المترتبة على ذلك هي تشتيت الاتجاه وجعله ثنائياً بدل أن يكون أحادياً، فما يعتبره أفراد المجتمع اللغوي مؤنثاً لا غير تعتبره القاعدة المذكورة قابلاً للوجهين. ولعل هذا هو السبب في النفور الحادث عند سماع جمل من النوع الموجود في (١)، والتي جاءت على نحو معاكس للتصورات القارة في أذهان المتكلمين.

إذن فالتحولات أو «الانحرافات» التي قد تلم بوجهة العزو الجنسي – كأن يُتحوّل من التأنيث إلى التذكير أو العكس – في فترات زمنية معينة أو بيئات جغرافية محددة لا تعد انحرافات نحوية بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنها في الواقع مترتبة على تحولات مفاهيمية أو تحكمات اعتباطية بتأثير التحول الثقافي والنفسي والتباعد الزماني والمكاني كما سنبين في الأجزاء اللاحقة، فالقانون النحوي شيء والمفاهيم المرتبطة بالجنس شيء آخر. وإذا كان النحو يتمتع بشيء من الثبات النسبي، أو على الأقل البطء في التغير، فإن الجانب الدلالي، وخاصة بالنسبة للمسألة التي هي موضع النقاش، يعد أكثر هشاشة وقابلية للتحول. وعلى الرغم من التعالق الذي تفرضه الظاهرة اللغوية على مكوناتها المختلفة – تركيبية كانت أو دلالية – إلا أن التحولات المفاهيمية لا تستلزم بالضرورة تحولات مقابلة في الجانب التركيبي أكثر من استيعاب تلك التحولات من قبل القوانين ذات العلاقة. والذي نتصوره هنا هو أن

القانون النحوي المتعلق بمسائل المطابقة في التذكير والتأنيث بقي في العربية كما هو، وبذلك فهو يخدم التصورات أياً كانت وجهتها ولا يفرضها على المتحدثين.

وهكذا فإن إشكالية المقولة المتداولة عن العزو الجنسي بالنسبة للمؤنث المجازي تصدر في جزء منها عن مدّ النحو إلى خارج حدوده، أو تكليفه بدور ليس بمقدوره أن يقوم به. فمسألة تقسيم الأسماء بعامة على أساس الجنس هي في الأصل مسألة مفاهيمية تتعلق بما يستقر في وعي الناطقين من تصورات (اعتباطية) إزاء تلك المسميات، ولا يمكن للتحليل اللغوي التنبؤ بها أو تقنينها.

ولعله بسبب من اعتباطية «الجنس النحوي» نجد هذه الظاهرة أقل تطابقاً عبر اللغات، فما تذكّره لغة من اللغات قد تؤنّثه أخرى أو العكس. فكلمة «كرسي» مثلاً تعد منكرة في العربية ولكنها مؤنثة في الفرنسية، وكلمة «شمس» تعد مؤنثة في العربية ولكنها منكرة في الأوربية[1]. ولا يقتصر الخلاف على هذه اللغات المتباعدة، بل إننا نجد أمثلة له في اللغة أو العائلة اللغوية الواحدة. فاللهجات العربية قديماً وحديثاً ليست دائماً على وفاق فيما يخص مسائل الجنس[2]، وكذا فإن مقارنة بعض المسميات في اللغات السامية يشير إلى نفس النتيجة؛ فكلمة «عصفور» منكرة في اللغة العربية ولكنها مؤنثة في العبرية والسريانية، «وجناح الطائر» منكر في العربية والعبرية ولكنه مؤنث في السريانية، ولفظ «كبد» مؤنث في العربية والسريانية ولكنه منكر في العبرية[3].

وقد حاول بعض اللغويين أن يقدم بعض المقومات التصورية العامة لربط المسميات بجنس محدد فيذكر جيسنيوس Gesenius مثلاً، أن المذكر أطلق في العبرية وفي الساميات بعامة «على كل ما هو خطر ومتوحش وضخم وقوي وشجاع وعظيم ومحترم... على حين أطلق المؤنث على ما يتعلق بالأمومة والإخصاب والإطعام والتغذية، وكل ما هو ضعيف ووديع وتابع...»[4] وقريب من هذا ما ذكر ونسنك Wensinck من أن اللغات السامية تأثرت في عملية العزو الجنسي بعوامل الدين والتقاليد والمعتقدات العامة، فبسبب ما رأوا في المرأة من سحر وغموض ألحقوا بها كل ظواهر الطبيعة الغامضة. «ومن تلك الأسماء كل ما عبر عن الأرض وأجزائها كالطريق والبئر ثم الجهات الأربع، ومعظم مظاهر الطبيعة من ريح وسحاب، وأخيراً

تلك الأسماء التي تدل على الممالك والمدن والأجزاء المزدوجة والأسلحة والحجارة وبعض الحيوان... إلخ»[١].

وإذا افترضنا أن شيئاً من ذلك ربما كان موجوداً في عهود مبكرة بالنسبة لبعض المسميات إلا أنه لا يستطيع أن يغطي كل ما تحفل به اللغة من مؤنثات أو مذكرات مجازية، ويؤكد شوقي النجار بالرغم من تبنيه لفكرة «التوالد والإنتاج» لتفسير تأنيث المسميات المجازية كالأرض والسماء والشمس واليد والعين والبئر وما إلى ذلك، أن هذا الاتجاه قد يتعثر أمام بعض الأسماء «مما يتضح أو يلزم معه شيء من التكلف»[٢].

٢ - التنوع اللغوي

تركز اهتمام القدماء في مجال الدراسة اللغوية على التقعيد ووضع الصيغ العامة التي تمثل الأحكام المستنبطة من مجموع المادة اللغوية. ومع أن هذا الاتجاه استطاع أن يقدم من الناحية العامة خدمة استثنائية للغة إذا ما قسنا قيمته كإنجاز في ظل الأهداف التي حركت العمل اللغوي ابتداء والمتمثلة في رسم الصورة الموحدة والمقننة للعربية، إلا أنه ينطوي على إشكالات منهجية أثرت في نتائج هذه الدراسات وحددت مساراتها بطرق متعددة. ولعل من أبرز هذه الإشكالات أنها تناولت مادة لغوية متسعة في الزمان والمكان، ومن ثم مكتنزة بأنماط عديدة من التنوع اللغوي[١].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يمكن أن تكون التنوعات اللهجية من بين الأسباب التي أدت إلى القول بجواز التذكير والتأنيث؟

هناك جوانب متعددة تعزز جانب الإيجاب في إجابة هذا السؤال. فالتنوع اللهجي من حيث وجوده يعد أمراً مؤكداً، وهناك في ثنايا البحث اللغوي القديم إشارات – وإن كانت مقتضبة – إلى بعض مظاهر هذا التنوع المرتبط بأنماط الكلام لدى القبائل المختلفة. وقد كان النظر اللغوي في السابق يتردد إزاء هذا التعدد بين ممارسة شيء من الانتقاء والتفضيل وبين الوقوف عند حدود الإشارة ومجرد التسجيل. ولكن لم يكن هناك تتبع تاريخي يرصد مظاهر التطور اللغوي داخل الدوائر المجتمعية المختلفة ويسجل نتائج تفاعلها مع الدوائر الأخرى.

ونود أن ننبه إلى أن ما نحاوله هنا ليس طرح الأسلوب الأمثل لدراسة اللهجات أو أي من مظاهر التنوع اللغوي[٢]، ولكننا نهدف بالدرجة الأولى إلى الكشف عن تأثير هذه العوامل في الدراسات اللغوية القديمة التي صدرت عنها القاعدة موطن النقاش. وهنا نجد أنه من الطبيعي، في سياق التناول المعياري الذي كان يمثل الهدف الأبرز للدراسات اللغوية القديمة، أن تصطبغ تلك الدراسات بصبغة لغوية صارمة وأن يكون الاهتمام منصباً على إبراز الجوانب المشتركة، وعلى الانتقاء أو التأليف بين الاستخدامات المختلفة. ولا شك أن الصعوبة الحقيقية التي تطرحها اللهجات في هذا الصدد تكمن في معوقاتها الفطرية للتقعيد المعياري الذي يطمح إلى استنباط

التعميمات والقوانين العامة التي تحكم ظاهرة من الظواهر. وهكذا فإن مظاهر التنوع – إذا استبعدنا دراستها على أسس علم اللغة الاجتماعي وركزنا على الجانب اللغوي الذي تتمحور حوله الدراسات المعيارية – ستضع أمام الباحث عدداً محدوداً من الخيارات يمكن إجمالها فيما يلي:

١ – قصر التعميمات على النطاقات المتجانسة واعتبار ما خرج عنها شاذاً.

٢ – الاكتفاء بطرح أوجه التنوع دون تدخل معياري أو تفضيل وجه على آخر.

٣ – دمج ناتج التباين اللهجي بطريقة قد تكون متعسفة لإصدار حكم موحد[1].

ونجد هنا أن الخيارين الأولين لا يشكلان عقبة حقيقية في سبيل استخلاص أحكام لغوية قد تكون مفيدة ومقبولة، ولكن الخيار الثالث يبدو أكثر إشكالاً وأقل منطقية. ويبدو هنا أن القاعدة موضع النقاش تنتمي إلى الصنف الأخير، إذ إنها تحاول السيطرة على مشكل التنوع اللهجي بطريقة قسرية.

بقي أن نشير هنا إلى أن درجة التشويش التي تنشأ عن التنوعات اللهجية قد تختلف باختلاف الظاهرة المدروسة. فهناك مواضع تبرز فيها الخصوصيات اللهجية على نحو استثنائي واضح بحيث لا يعوق التصور العام أو يشوش السمات الرئيسية للنظام اللغوي. وأبرز مثال على ذلك اللهجة المنسوبة لبني عقيل التي تجيز وجود الفاعل الظاهر مع وجود المطابقة العددية في التراكيب الجملية نحو «حدثوني إخوتك». فمحدودية هذا النمط من الاستخدام تبدو واضحة ليس من جهة القلة فقط ولكن أيضاً من جهة ما توحي به المعرفة النفسية بالقوانين التركيبية التي يختزنها الناطقون باللغة. ولكن مظاهر التعارض بين اللهجات ليست دائماً على هذا القدر من الوضوح الذي يسهّل مهمة تصنيفها ومقارنتها بالاستخدامات الأكثر قبولاً؛ فهناك حالات تتخذ فيها وجهات النظر اللهجية وزناً متكافئاً لا يخول الدارس إعلاء إحداها على الأخرى دون اللجوء إلى مسوغات من خارج اللغة كما هي الحال في استخدامات التذكير والتأنيث في اللهجات المختلفة[2].

وإذا أردنا تقييم الطريقة التي تمت بها المقاربات القديمة لمظاهر التنوع اللهجي في استخدامات المؤنث المجازي في ضوء النظريات الحديثة فإننا نجد أنها تفتقر إلى ناحيتين هامتين ربما كان لغيابهما علاقة بظهور تلك المقولة التعميمية الخاطئة. وتتمثل الناحية الأولى في أن الدراسة القديمة لم تلتزم بعينات لغوية محددة من حيث

الزمن والموقع الجغرافي، وإنما اتجهت إلى التوحيد بين التنوعات المختلفة واعتبار الجميع مادة واحدة. ومن المحتم أن تكون النتائج في ظل هذا التناول مختلفة عما لو كانت العينة اللغوية محددة زمانياً ومكانياً بحيث تمكّن من تأمل نظام لغوي أقرب إلى التجانس[1]. أما الناحية الثانية فتتمثل في إغفال مزية التغير التي تعد اللغة بموجبها نظاماً ديناميكياً وموضوعاً للتغير والتحول المستمر[2].

وعلى الرغم من قلة الاعتناء باللهجات وما تفرزه من ظواهر إلا أن المؤلفات المبكرة في موضوع التأنيث تضمنت إشارات متفرقة إلى المرجعيات اللهجية مما يثبت وجودها كمظهر من مظاهر التنوع. وقد تضمن كتاب الفراء وكتاب ابن الأنباري أكثر الإشارات المتعلقة بهذه الناحية، التي اعتمد عليها من جاء بعدهم إلى حد بعيد. وللتمثيل نورد نموذجاً مما يذكره الفراء عند حديثه عن بعض المسميات ومعاملتها من حيث الجنس عند قبيلة معينة أو مجموعة من قبيلة: فالعنق – مثلاً – مؤنث في قول أهل الحجاز، ومذكر عند غيرهم[3]، والذراع أنثى ولكنها تذكر عند بعض بني عُكْل[4]، والإبهام مؤنثة عند الغالبية باستثناء «بني أسَدَ أو بعضهم» فهم يستخدمونها مذكرة[5]، والقدر أنثى ولكنها تذكر عند بعض قيس[6]. ومن مثل هذه الملاحظات أيضاً قوله إن «أهل الحجاز يقولون هي النخل وهي البسر والتمر والشعير... وكل جمع كان واحدته بالهاء وجمعه بطرح الهاء، فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأنيث وأهل نجد يذكرون ذلك وربما أنثوا والأغلب عليهم التذكير»[7]. وقد انتقل الكثير من مثل هذه الملاحظات إلى الكتب اللاحقة بصورة تكاد تكون حرفية وخالية من الإضافات، باستثناء كتاب ابن الأنباري الذي يعد من أوسع المصادر التي تناولت موضوع التذكير والتأنيث وأكثرها شمولاً.

وإذا ألقينا نظرة عامة على غالبية كتب المذكر والمؤنث التي جاءت على شكل مدونات معجمية مختصرة تهدف إلى التعريف بكيفية استخدام بعض الأسماء من ناحية الجنس (المجازي) وإرشاد مستخدمي اللغة في هذا المضمار، نجدها تميل إلى عرض التنوعات الاستخدامية من خلال أبواب مختصرة يغلب عليها الطابع التعميمي، من مثل:

١ – أسماء مذكرة لا غير.

٢ – أسماء مؤنثة لا غير.

٣ – أسماء قد تذكر وقد تؤنث.

ولعله من الواضح هنا أن الأمرين الأولين لا يطرحان أي إشكال لمسألة التذكير والتأنيث، بل هما في الواقع يدلان ضمناً على بطلان القاعدة النحوية القائلة بجواز تذكير كل ما هو مؤنث مجازي، إذ كيف يمكن أن تُقبل القاعدة السابقة مع وجود ما يؤكد أن هناك مؤنثات مجازية لا تستخدم إلا مذكرة أو مؤنثة؟ يبدو هنا أن المشكلة تتركز في النقطة الثالثة التي يوحي ظاهرها بجواز الوجهين، خاصة إذا نظرنا إليها من خلال العناوين التي جاءت تحتها في الكتب القديمة من نحو: «ما يجوز تذكيره وتأنيثه»، «باب ما يذكر ويؤنث من الإنسان» و«باب ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء»[١] وما أشبه ذلك من العناوين. وإذا تجاوزنا الطابع التعميمي لهذه العناوين وركزنا على ما تحتويه من مداخل، وجدنا الكثير من التفصيلات التي تحتاج إلى فرز وإبراز. فبإمكاننا عند التأمل أن نرجع الجواز المزعوم في كثير من تلك الطائفة من الألفاظ إلى المؤثرات اللهجية، كما هي الحال في عنق وما شاكلها[٢]، أو إلى اختلاف المعاني المعاني التي يقصد إليها المتكلمون[٣]، كما هي الحال في «اللسان» ونحوه، حيث يُذكَّر إذا قصد به العضو المعروف، ويؤنث «إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة، أو القصيدة من الشعر»[٤]. وأما ما يتبقى بعد ذلك من الفاظ – وهو عدد قليل ومحدود – فالذي يغلب على الظن أنها إما متسببة عن تنوعات لهجية لم يُتحقق من مصدرها فتركت هكذا، أو أنها كانت معتمدة على نصوص شعرية تخالف – لأسباب فنية أو اضطرارية – الاستخدامات الشائعة[٥]، أو أنها – عند استبعاد المؤثرين السابقين – تمثل مرحلة انتقالية يتردد فيها الاستخدام بين التذكير والتأنيث[٦].

وفي كل الأحوال السابقة نجد أن أمر الجواز المطلق أمر مستبعد وليس له ما يسوغه على عكس ما توحي به عناوين الأبواب التي تتضمن الألفاظ المنسوبة إلى الجواز.

إذن فهناك ما يشير فعلاً إلى وجود تنوعات لهجية في مسألة التذكير والتأنيث، ولكن الملاحظات المتفرقة في هذا الشأن لم تنشئ تياراً مستقلاً يركز على هذا التنوع ويعمل على تقصيه وتحديده زمنياً وبشرياً، بل سرعان ما اختفت تلك الإشارات وتحولت المادة التي صدرت عنها تلك الإلماحات إلى كيان موحد يُنظر إليه من منظور «ما ورد عن العرب»، وأصبح الاستنتاج يقوم على فكرة أن مجرد وجود الوجهين يعني جوازهما بإطلاق. ولعل المسألة تطورت فيما بعد، وخاصة في الكتب النحوية

الصرفة، إلى أبعد من هذا حيث لم تقتصر على المرويات بل تعدتها إلى القول بجواز التذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية بعامة كما هي الحال في القاعدة موضع النقاش.

ولا يخلو هذا الإجراء في صيغته البسيطة (التي تكتفي بذكر الجواز فيما روي بالوجهين) وفي صيغته القصوى (القائلة بجواز الأمرين في كل ما تكون نسبة التأنيث إليه نسبة مجازية) من مجازفة بحقائق لغوية/اجتماعية هامة، خاصة إذا أخذنا في الحسبان قضية التطور اللغوي وما ينشأ عنها من تحولات مفاهيمية ربما جعلت الأذواق في وقت من الأوقات تنحاز إلى استخدامات معينة وتنفر من أخرى بصرف النظر عن الصورة التي وردت عليها في المراحل السابقة. ومما يزيد الأمر تعقيداً أن قضية العزو الجنسي تنفرد عن غيرها من مسائل الخلاف أو ظواهر التنوع الأخرى بكونها مرتبطة، كما أشرنا من قبل، بالعرف وما تصطلح عليه الجماعة من تذكير أو تأنيث بناء على تصوراتها الخاصة. وعليه فإن مجرد ورود ألفاظ معينة بالتذكير والتأنيث في اللهجات المختلفة لا يعد كافياً لاستساغة الاستخدامين سواء في الوقت المزامن لتلك الاستخدامات أو في الفترات اللاحقة لها. ولتوضيح ذلك نطرح الأمر من خلال التمثيل التالي:

لنتصور أن لهجة ما (أ) تؤنث كلمة «سُلّم» ولهجة أخرى (ب) تذكّر هذه الكلمة فالمتوقع هو أن المتكلمين من (أ) لن يتقبلوا سوى التذكير، على حين لن يتقبل المنتمون للهجة (ب) سوى التأنيث. وحتى في حال الافتراض اللهجي والتأثير المتبادل فإنه من المستبعد أن يتبع ذلك تحول مباشر من اللهجة الأولى إلى الثانية، وإن حدث مع مرور الوقت فإنه لن يشمل ذلك كل الأفراد بدرجة متساوية. ومن هنا فإن الحكم أو القول بجواز الأمرين يعد مضللاً إلى حد بعيد؛ ففي كثير من الأحوال يكون استخدام اللهجة (أ) خاطئاً من وجهة نظر متحدثي اللهجة (ب)، والعكس بالعكس بالنسبة لمستخدمي اللهجة (أ).

وإذا ابتعدنا عن المرحلة التاريخية التي تجمع (أ) و(ب) فإننا أيضاً – ومن ناحية مثالية – لا يمكن أن نعد مقولة الجواز تشريعاً مفيداً للأجيال اللاحقة إلا إذا افترضنا أن المتحدث هنا ينتمي إلى لهجة دنيا تختلف عن (أ) و(ب). ولكن هذا محال طبعاً في العربية التي تطرح مسألة الجنس من خلال منظومة ثنائية، (التذكير أو التأنيث). والأمر الطبيعي في هذه الحالة هو أن المتحدث المتأخر وبحسب اتصاله

بإحدى اللهجتين سيألف إحدى الوجهتين: إما التذكير وإما التأنيث، وسيستهجن في الغالب الاستخدام المعاكس لما يألفه.

وللتأكد من هذا فإنه يمكن أن ننظر إلى موقف العربية الراهنة من بعض الاستخدامات التي تخالف ما استقر في الأذهان بالنسبة للجنس. قارن بين الأزواج التالية من الجمل:

٣ – أ – الذهب جميل في أعناق النساء.

ب – * الذهب جميلة في أعناق النساء.

٤ – أ – هذا سلطان جائر.

ب – * هذه سلطان جائرة.

٥ – أ – هذه سكين حادة.

ب – * هذا سكين حاد.

على الرغم من أن الألفاظ المعنية هنا قد رويت بالوجهين في اللهجات العربية القديمة إلا أن الاستخدام الثاني يبدو غير مقبول في ضوء ما اعتدنا عليه في معاملة هذه الألفاظ[١].

والخلاصة أن التعميمات التي تناولت ظاهرة التأنيث المجازي كانت فيما يبدو مدفوعة بالرغبة الشديدة في الضبط المعياري وربما التبسيط أحياناً، ولكنها – إذا شئنا الدقة – لا تمثل الإجراء المثالي لتحقيق تلك التبسيط؛ فالمتكلم سيجد عنتاً في الاستفادة من تلك التعميمات لأنها لم تراع خصوصية هذه الظاهرة التي تقوم في الأصل على نحو تكاملي لا يسمح عادة بتعدد جهات العزو (إلا على نحو ضيق، كما سنرى في الجزء ٣–١). ومثل هذه التعميمات، وإن كانت أقل خطراً في الشق المتعلق بما ورد عن العرب بالوجهين (على اعتبار أن المستخدم في كلا الحالين يتوافق مع الاستخدامات السابقة ويكون امتداداً لها بشكل أو بآخر)، إلا أنها قد تؤدي إلى الخلط وتسويغ الأخطاء على عكس ما يؤمل منها، علاوة على ما قد ينشأ عنها من إضعاف للحس اللغوي الطبيعي لدى المتكلمين[٢].

٢ - التغير اللغوي

قلنا من قبل إن المادة اللغوية التي اعتمد عليها النحاة الأوائل تشمل مساحة واسعة زمنياً وجغرافيا، وأنها من الطبيعي أن تشتمل تبعاً لهذا على ألوان متعددة من التنوع الناشئ عن تطور اللغة وتحولاتها عبر الحقب التاريخية المتتابعة. يشير الجندي إلى أن أهم عوامل الاختلاف التي نشهدها في استخدام التذكير والتأنيث ربما كان راجعاً إلى عملية «انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، وهذا المر التاريخي كفيل بأن يحدث تطوراً في الكلمة حيث أُنّثت في زمن ثم ذُكّرت في زمن آخر، كما أن بعض الكلمات قد آثرت الانعزال فبقيت أثرية متخلفة»(١). والتغير اللغوي عملية مسلمة في الظاهرة اللغوية وقانون مطرد لا تكاد تحيد عنه لغة من اللغات. ولا شك أن مهمة التحليل لمادة على قدر كبير من الاتساع والامتداد التنوع ستكون مهمة صعبة وشائكة.

وليس من السهل أن نتتبع على وجه الدقة أمثلة بارزة لظواهر التغير اللغوي في المؤلفات القديمة التي لم تعن أصلاً بهذه المسألة. فالأكثرية الغالبة من المؤلفات لم تشر إلى تدرج زمني معين أو تربط ظهور بعض الصيغ بوقت أو ظروف حضارية أو اتصالية معينة، بل عوملت كل الاستخدامات المطردة والمتنوعة من منظور موحد وانتهى كل ذلك إلى حيز ضيق لا يبدو فيه أي أثر للعوامل التاريخية وملامح التغير. ومع أن التأليف النحوي الذي تناول قضية التأنيث امتد على فترات زمنية طويلة إلا أن ذلك لم يغير في الأمر شيئاً لأن المتأخرين اعتمدوا اعتماداً شبه مطلق على المادة التي جمعت في العهود المبكرة وعلى المؤلفات التي صدرت عنها المعالجات الأولية لتلك المادة. فلم تلتفت المؤلفات المتأخرة في الغالب إلى الاستخدامات المعاصرة لها ومن ثم فهي لا تخبرنا بالكثير عن مظاهر التغير في مسألة العزو الجنسي(٢).

ولكن هذه الوضعية لا تنفي حقيقة التغير الذي تخضع له الظاهرة اللغوية في رحلتها عبر الأجيال، واحتكاك المجتمعات البشرية بشعوب أو بيئات أخرى. ولعل ملاحة الاستخدامات اللغوية الراهنة في المجتمعات العربية المختلفة تفيض بالشواهد على مقدار ما تعرضت له اللغة في هذا الجانب وغيره من الجوانب الأخرى من تغير

وفي سياق عوامل التغير اللغوي ودورها في بلورة أشكال جديدة واستخدامات مستحدثة نريد أن نناقش في الجزء التالي بعض مظاهر هذه المؤثرات التي ربما كانت مسؤولة عن وجود ألفاظ تبدو قابلة للاستخدام بالوجهين.

٣-١- المرحلة المختلطة

نحن قررنا أولياً أنه من المستبعد أن يُستخدم لفظ ما في مجتمع لغوي متجانس بالتذكير والتأنيث ويكون صحيحاً في الحالتين. هذا مبدأ تصوري عام ينبع من حقيقة أن التذكير والتأنيث أمران متعاكسان في الطبيعة ومتعارضان من حيث التصور العقلي الذي يصدر عنه الأداء اللغوي. وشواهد الأداء اللغوي المعززة لهذا المبدأ وافرة ومتعددة، وتعد أكبر دليل على مصداقيته. ولهذا فإن مستخدم العربية لا يمكن أن يقبل مثلاً تأنيث «كتاب» و«قلم» و«باب» ونحوها، ولا تذكير «شمس» و«نار» و«حرب» ونحوها.

والسؤال الذي نطرحه هنا، استكمالاً للصورة واستقصاء للعوامل التي ربما كانت مسؤولة عن نشوء التعميمات التي أثارتها مشكلة الجنس النحوي، هو: هل يمكن - وحتى في حال استبعاد الظواهر اللهجية والتباين اللغوي - أن توجد حالات يستخدم فيها اللفظ الواحد بالوجهين؟ الإجابة التي نميل إليها هي أن هناك إمكانية لحدوث مثل هذا، ولكنها إمكانية محدودة ومقيدة بظروف وعوامل متعددة. وسنخصص هذا الجزء لمناقشة هذه الظاهرة وأسبابها وما تنطوي عليه من ملابسات وأبعاد لغوية قد يفيد الوعي بها في تفسير ظواهر مشابهة.

ولنبدأ بطرح بعض الأمثلة التي لا يبدو أنها تنفر من الازدواج الجنسي على النحو الذي وجدناه في الأمثلة التي بدأنا بها هذا الجزء.

٦ - أ - ذراعه مفتول كقطعة من الفولاذ.

ب - ذراعه قوية وضرباته مؤلمة.

٧ - أ - كان ساقه يتلوى كالخيزران.

ب - جُرحت ساقه في الحادث.

٨ - أ - خرج وكفه ملطخة بالدماء.

ب - كان كفه ملطخاً بالدماء.

٩ - أ - هذه سبيل الحق، من اتبعها فقد نجا.

ب - سبيل الشرفاء هو السبيل إلى المجد.

١٠- أ - هذه سوق واسعة وأنيقة.

ب - هذا السوق منظم ونظيف.

١١- أ - أذنه مخروم.

ب - أذنه مخرومة.

أود أن أنبه هنا إلى أن هذه الثنائيات من الأمثلة قد لا تكون جميعها متساوية من حيث درجة القبول، ولكنها على أية حال لا تمثل نفس القدر من الانحراف الذي نجده في الأمثلة الأخرى كالتي صدرنا بها هذا البحث. يضاف إلى هذا أن الانحراف، إن وجد، فهو نسبي يعتمد إلى حد بعيد على الكفاءة اللغوية للمتكلم وطبيعة التكوين اللغوي الذي يصدر عنه. ولهذا فإن الحكم على هذه الناحية يتنوع بتنوع المرجعيات اللغوية والثقافية والاجتماعية للأفراد(١).

لكن المهم هنا كما أسلفنا هو أن احتمال قبول وجهي الجنس موجود، وإن لم يكن موجوداً بالإجماع، فهو موجود عند البعض على الأقل. وهذا يعد كافياً في حد ذاته لتأييد هذه الظاهرة الخاصة التي يمكن اتخاذها ممثلاً لوجه من أوجه التنوع اللغوي.

٣-١-١- اختبار تجريبي:

وللتحقق من إمكان حدوث هذا النمط من الازدواج عملياً وبشكل يبعد المسألة عن الحدس الشخصي أو الاستنتاجات الذاتية قمت بتجربة صغيرة ومبسطة لاختبار هذه النقطة بالذات. وقد تم انتقاء عدد من المفردات التي يغلب على الظن اختلاطها من ناحية الجنس، وكانت عبارة عن ثماني كلمات من أعضاء الجسم (أذن، بطن، كرش، ساق، ذراع، كف، قدم ، إصبع)، وقُدمت من خلال عدد من الجمل في سياقات تركيبية تتطلب ظهور المطابقة في ناحية الجنس. وقد كان هناك قائمتان متشابهتان من الجمل ولكنهما متعاكستان من حيث العزو الجنسي: فإذا كانت الجملة في القائمة الأولى تقول مثلاً: «ساقه نحيل كعود قصب» فإنها تظهر في القائمة الثانية على هذا النحو: «ساقه نحيلة كعود قصب». وقد طُلب ممن يشترك في التجربة

أن يحدد، ومن خلال الإشارة في حقول أعدت سلفاً، سلامة أو عدم سلامة الجمل في كل من القائمتين. (انظر الملحق رقم ١).

وحرصاً على تلقائية الاستجابات وطبيعيتها اشترطت التوجيهات أن يجيب المشترك على القائمة الأولى أولاً دون النظر إلى الثانية لكيلا يلاحظ التعارض في مسألة الجنس الذي يمثل النقطة المقصودة في الاختبار فيلجأ حينئذ إلى ذاكرته النحوية ويُجري بعض التغييرات في إجاباته السابقة.

ولمزيد من التأكد من أن استجابات المشاركين تصدر عن مجموع معرفتهم اللغوية الراهنة وليس عما يتذكرونه من قواعد فقد عَمِلَت التجربة على إخفاء الهدف المقصود، أو النقطة اللغوية المراد قياسها، واستخدمت لهذا الغرض أخطاء لغوية أخرى ليست مقصودة وغير متعلقة بالتذكير والتأنيث وذلك لصرف الانتباه عن النقطة المدروسة. وقد احتوت كل الجمل في المجموعة الأولى على أخطاء خارجية من هذا النوع على حين خلت المجموعة الثانية تماماً من هذه الأخطاء. ولكي نعرف أن الجملة التي توصف بالانحراف هي كذلك لاحتوائها على خطأ في المطابقة الجنسية أو لسبب آخر، طلب من المشترك أن يضع خطاً تحت الكلمة أو العبارة التي سببت عدم المقبولية. وقد استبعدت كل الأوراق التي لم تتقيد بهذه النقطة، ولهذا فقط اقتُصر على ٣٠ ورقة من أصل ٤٠ ورقة.

وبهذه الشروط تكون التجربة قد استوفت ما في وسعها لضمان حيادية الاختبار وجعله معبراً قوياً عن مقدار إمكانية الازدواج في مسألة التذكير والتأنيث. فأي إجابة لا تشير إلى مواضع التذكير والتأنيث في أي من المجموعتين فهي تعني بالضرورة قبول الوجهين.

٣-١-٢- النتائج

بعد فرز الإجابات اتضح أن هناك نسبة كبيرة منها لم تلحظ فرقاً يذكر بين استخدام الكلمات المعنية في القائمتين (حوالي ٥(٪)، ولم يكن هناك سوى إجابات قليلة تلتزم بالتذكير أو التأنيث بشكل مطرد. وهذا يدل في مجمله على أن هناك إمكانية لقبول بعض الاستخدامات المزدوجة، وأن هناك ألفاظاً لم تتحدد التحدد الكافي فيما يخص سماتها الجنسية المجازية. (انظر الجدول فيما يلي).

شكل ١
جدول يبين إمكانية استخدام بعض الألفاظ بالتذكير والتأنيث

الكلمة	التذكير فقط	التأنيث فقط	الوجهين	الاستخدام المعياري
أذن		٤	٢٦	مؤنث
بطن	٦	١	٢٣	مذكر
كرش	٦	١	٢٣	مؤنث
ساق		١١	١٩	مؤنث
ذراع		٧	٢٣	مؤنث
كف		٥	٢٥	مؤنث
قدم			٣٠	مؤنث
إصبع	٣	٢	٢٥	مؤنث

٣-١-٣- التفسير:

لا شك أن هذه الظاهرة تعكس وضعية مختلطة لا تخلو من غرابة، خاصة إذا نظرنا إليها في سياق الأساس التكاملي الذي تقوم عليه عملية العزو الجنسي. ويبدو أن هذه الوضعية هي نتاج عوامل متداخلة ومتشعبة، وأنها متأثرة بعوامل خارجة عن اللغة. ولسنا هنا بصدد تعيين هذه العوامل وتحديدها على نحو شامل، ولا القياس المقنن لحجم الظاهرة وسماتها ومجتمعها فذلك يقع خارج نطاق هذه الدراسة ويحتاج إلى عمل أكثر استقلالاً وتخصصاً، ولكنا نكتفي - لغرض هذه الدراسة - بإبراز هذه النقطة على نحو يكشف عن أثرها في تغذية الاستنتاجات اللغوية الصارمة التي تأسست عليها مقولة المؤنث المجازي. فقد تكون هذه الظاهرة عرضاً من أعراض الازدواج اللغوي (فصيح/عامي)، والتداخل أو الاقتراض اللهجي إضافة إلى بعض الخصائص المتعلقة بالألفاظ نفسها وما تتعرض له من تحولات استخدامية.

فمن جهة الازدواج اللغوي نجد أن اللغة التي ينتجها المتكلمون من متعلمي

العربية على أنها الفصحى لا بد أن تكون متأثرة – وربما على نحو خفي – باللهجة التي ينطلق منها كل واحد منهم. أو إذا شئنا الدقة نقول بأن الناتج اللغوي متأثر بالمستويين معاً تأثراً يختلف في درجته باختلاف الأشخاص والسياقات. ولعل الاختبار الذي أجريناه يعكس إلى حد ما هذه النسبية، وحينئذ يحتمل أن يكون الجواز نابعاً من كون المتكلم متأثراً بمرجعيتين لغويتين إحداهما تميل إلى التذكير والأخرى تميل إلى التأنيث(١).

ولكن الأمر لا يقتصر على ناحية الازدواج اللغوي وما تخلقه من وضعية بينية تتردد فيها الاستخدامات اللغوية بين جهتي الجنس، إذ هناك أيضاً التداخل الناتج عن تفاعل اللهجات المعاصرة بعضها مع بعض وما يفرزه الاقتراض من تطورات واستخدامات لغوية مستحدثة(٢). وقد يضاف إلى ذلك مسألة دقيقة أخرى تتعلق بالأداء الفردي وما يجريه مستخدم اللغة نفسه من قياسات خاصة قد تؤدي به إلى تأنيث لفظ معين في سياق وتذكيره في سياق آخر(٣). فإذا أخذنا مثلاً كلمتي «بطن» و«كرش» في الاختبار السابق نجد أن كلاً منهما قد ورد ست مرات بالتذكير لا غير، ومرة واحدة بالتأنيث لا غير، وثلاثاً وعشرين مرة بالوجهين مع أن الاستخدام المعياري لهذين اللفظين يقضي أن يكون الأول مذكراً والثاني مؤنثاً(٤). يبدو هنا أن تذكير «كرش» قد جاء من قياسه أو تقريبه لمعنى «بطن» الذي يستخدم مذكراً، أي أن هناك تقريباً بين المترادفات سبَّب هذا التداخل، فالمتكلم يذكر لأنه يقصد معنى لفظ آخر (يذكر كلمة «كرش» لأنه يقصد «بطن»). ومثل هذا يمكن أن يقال بالنسبة لكلمة «قدم» التي قد لا يكون تأنيثها معتمداً بالضرورة على الاستخدام القديم وإنما يأتي من قبيل اختلاطها دلالياً بكلمة «رجل» التي هي مؤنثة باطراد، ولهذا فهي تذكر في الاستخدامات الحديثة حين لا يوجد مثل هذا الربط بل يكون الاعتماد الأكبر على شكل اللفظ ومظهره الخارجي.

وإذا تناولنا الظاهرة التي عبرت عنها التجربة السابقة من زاوية أخرى فإنها يمكن أن تعد مظهراً من مظاهر التطور اللغوي. وهذا النمط من التطور – كما تقرر نظرية الموجات – لا يشمل جميع المواد المرشحة للتأثر في آن واحد أو بضربة واحدة ولكنه يندرج عبر تلك المواد على نحو موجي ومتدرج قد يتعرض للتوقف(٥)، وربما أيضاً للمعاودة والتشعب. ويقدم لنا بيكرتون Bicerton في إطار ما أسماه بالنموذج

الديناميكي dynamic paradigm لتفسير التطور اللغوي مثالاً للتفاوت في النتائج التي قد تظهر بها التغيرات اللهجية بحيث يمكننا أن نجد أن الناتج الكلامي لمتحدثين (أ) و(ب) يختلف حين يكون التغيير قد نال نقطة معينة عند أحدهما دون الآخر. كما أن هناك احتمالاً ثالثاً لمتحدث ثالث (ج) يكون في بداية تعرفه الاستخدام الجديد فنجده يراوح بين الاستخدامين فمرة يتابع (أ) ومرة يتابع (ب)[1]. ونستطيع من خلال هذا المفهوم أن نفسر عدداً من الأمور المتعلقة بالظاهرة الراهنة مثل كونها محصورة في مواد معينة دون أخرى، واختلافها من متحدث لآخر، وأنها – على الرغم من تداخل العوامل المؤدية إليها وتشابكها – ليست حكراً على مرحلة معينة دون أخرى، ولكنها تبرز متى توافرت الظروف الملائمة لذلك. وإذا تصورنا أن وضعية كهذه ربما كانت موجودة على نحو ما عند مستخدمي اللغة العربية في المراحل المبكرة التي اعتمد عليها النحاة، فإنه يمكن لنا أن نتصور حينئذ أن التعميم الذي تضمنته المقولة المتعلقة بالمؤنث المجازي ربما كان متأثراً بمثل هذه الوضعية. ولكن وجود هذا الاحتمال لا يبرر تلك المقولة التعميمية، لأنه – كما ذكرنا – مقيد بظروف معينة وبأمثلة محدودة قد تفرزها اللغة على نحو جماعي أو فردي في بعض المراحل التحولية بحيث لا شكل قانوناً مستقراً أو نمطاً مطرداً.

٤ - اتجاه التطور

إضافة لما سبق نجد أن جانباً كبيراً من المشكلات المتعلقة بالجنس النحوي يعود إلى عوامل تتعلق بحقائق التطورات التاريخية التي مرت بها هذه الظاهرة، ظاهرة التذكير والتأنيث. ومن أبرز إشكالات هذه التطورات أن جذورها وتشكلاتها الأولية تعود فيما يبدو إلى عهود موغلة في القدم مما يصعّب مهمة رصدها وتفسير ما تنطوي عليه من أنماط. وقد أدى ذلك إلى تشوه بعض المفاهيم التي يجب أن يعاد تقييمها وتفسيرها في ضوء ما يمكن استنباطه من المعطيات التاريخية المتصلة بهذه الظاهرة. وسنناقش في هذا الجزء واحداً من هذه المفاهيم وهو المتمثل في القول: بأن التطور في مسألة العزو الجنسي يسير عادة باتجاه التذكير؛ أي من التأنيث إلى التذكير وليس العكس.

لقد جاء عن النحاة القدامى ما يشير ضمنياً إلى هذا الاعتقاد. فقد تردد عند الفراء مثلاً عبارة: «والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء»[١]. ويتجه إبراهيم أنيس من المحدثين اتجاهاً مشابهاً حيث يرى أن الألفاظ التي وردت فيها روايات بالوجهين تتجه في النهاية - في أكثر اللغات - إلى الثبات على حالة واحدة هي التذكير كما حدث في الكلمات «طريق» و«ضبع» و«عسل» و«روح» و«خمر»[٢]. ويعد إبراهيم أنيس ذلك من قبيل الاتجاه إلى (إعادة) الصلة «العقلية المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها»[٣].

هناك في الواقع بعض الملاحظات على الآراء أو الاستنباطات السابقة. وقبل أن نتناول بشكل مباشر فكرة «الاجتراء» التي جاءت عند الفراء، وفكرة «الاتجاه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها» التي تضمنها كلام إبراهيم أنيس، نريد أن ننقب في الخلفية التي ربما كانت مسؤولة عن نشوء هاتين الفكرتين في الأساس. ونود هنا أن نبتدئ هذا التنقيب من خلال الإجابة على السؤالين التاليين: هل كان التحول من التأنيث إلى التذكير أكثر أو العكس؟ وهل هذه النسبة هي من قبيل المصادفة أو أنها متأثرة ببعض مجريات التطور اللغوي؟

لا يوجد في الواقع دراسات إحصائية دقيقة تبين الفوارق في نسبة التحول بين

وجهتي العزو، والذي يظهر لنا في هذا الشأن هو أن القول بأن نسبة التحول من التأنيث إلى التذكير هي الأكثرية له ما يسوغه، فنحن لا نكاد نعثر على ما يشير إلى تحول الألفاظ المذكرة إلى التأنيث[1]. وأياً كانت حقيقة الفوارق النسبية بين الأمرين فإنها – كما سنوضح عاجلاً – لا تعود إلى عوامل كلية (universal) قارة في طبيعة التطور، ولكنها تعود إلى عوامل موضوعية تستند إلى الكيفية التي مرت بها ظاهرة الجنس بشكل عام في اللغة العربية. ولعل الفكرتين المطروحتين قديماً وحديثاً تمثلان مقاربتين مختلفتين تستهدفان استكشاف تلك المسببات. ولكن الإجابة التي نتبناها هنا تختلف من حيث المنطلقات وتختلف من حيث النتائج أيضاً[2].

إن القضية هنا ليست قضية تذكير وتأنيث فحسب، بل إنها على علاقة بالمراحل التطورية التي مرت بها هذه الظاهرة، وفيما إذا كان التفريق بين المذكر والمؤنث (على قدمه) موجود ابتداء أو أنه كان وليد مرحلة تالية، وكذلك بنوع الإجراءات الصرفية التي تبنتها اللغة لتحقيق الفروق الجنسية وفي أي من الفرعين تم تمثيلها. وسنقوم فيما يلي بمناقشة هذه النقاط.

هناك دلائل عديدة تشير إلى أن التفريق الشامل بين المذكر والمؤنث لم يكن موجوداً منذ البداية[3]، بل كان مسبوقاً بمراحل خالية من هذا التفريق. ومما يعزز هذا الاعتقاد وجود ألفاظ خاصة بالمؤنث وخالية من العلامة (مثل «طالق» «عانس» «عاقر» إلخ)، ووجود ألفاظ متخصصة تدل على التذكير أو التأنيث بلفظ متخصص خال من التاء (مثل «أب»/ «أم»، و«حمل»/ «رخل» وما إلى ذلك)[4]. ولعل التفسير الأقرب لخلو مثل هذه الألفاظ من العلامة المعتادة للتأنيث «التاء» هو أنها تنتمي إلى مرحلة ما قبل العلامة، أي قبل أن تبدأ اللغة في التعبير عن الفروق الجنسية بأساليب صرفية محددة[5]. ولكن الملاحظة الأهم هنا هي أن التفريق الصرفي والتفريق المفاهيمي ليسا بالضرورة متزامنين، فالأقرب إلى الظن هو أن يسبق التفريقُ المفاهيمي التفريقَ الصرفي. وليس من الضروري – بناء على هذا الافتراض – أن ينال التحول الصرفي (حيث يحدث) كل المفردات المرشحة لذلك بطريقة آلية. فقد تتخلف بعض الألفاظ عن مثيلاتها لاعتبارات عديدة من أهمها عدم الالتباس. وقد فسر القراء خلو صفات مثل طالق وعاقر ونحوهما من علامة التأنيث بأن هذه الصفات هي مما يختص به المؤنث أصلاً مما يلغي الحاجة إلى العلامات الصرفية الفارقة[6].

وقياساً على هذا يمكن أن ننظر إلى المؤنثات المجازية التي لم تلتحق بنظام العلامة، وأن نرد تأخرها في هذا الشأن إلى أن المواضعات الجنسية المرتبطة بتلك الألفاظ ما زالت قائمة بشكل أو بآخر في أذهان المتكلمين إلى الحد الذي تنتفي معه الحاجة إلى إبراز تلك المواصفات من خلال البنية الصرفية للكلمة. ففي الزمن المتاخم لبدايات التمييز الصرفي لم يجد المتكلمون حاجة كبيرة لإضافة العلامة إلى ألفاظ يرون أنها محددة أصلاً في ناحية الجنس. ولكن ذلك المحدد قد يصبح مع مرور الوقت أقل تحديداً؛ فالتصورات والاعتبارات المفاهيمية التي كانت أساس العزو في المراحل الأولى ربما تلاشت أو ضعفت – وخاصة بعد وجود مقومات لغوية تغني عن الاستراتيجيات الاعتباطية – بحيث لم يبق أمام المتكلم إلا صورة اللفظ فقط. وبهذا تصبح مرحلة ما بعد العلامة مختلفة عن سابقتها من ناحية ما تتوافر عليه من مقومات وإمكانات. وسيجد المتكلم نفسه عند التعامل مع الألفاظ المجردة من العلامة – مثل «ساق» و«ذراع» و«كف» و«نار» و«شمس» إلخ – أمام استراتيجيتين: إما النظر إلى اللفظ أو إنشاء تصورات وقياسات معينة لإتمام عملية العزو الجنسي. ولا شك أن النظر إلى اللفظ يعزز جانب التذكير بسبب غياب العلامة، أما التصورات الذهنية الجديدة فإنها قد تكون هشة وعرضة للاختلافات الفردية، وربما غير قادرة على مقاومة ما يفرزه الشكل الخارجي للكلمة من إيحاءات هي في مجملها لصالح التذكير. وقد يعود ثبات اللفظ على صورته القديمة إلى اتصال الرواية، أو عدم الاحتكاك باستخدامات معارضة قد تنجح مع الوقت في الحلول محل الاستخدامات القديمة. فكلمتا «شمس» و«نار» مثلاً لا يوجد فيهما أي نوع من الخفاء بالنسبة للجنس، إذ انتقلتا عبر الأجيال بالصورة الأصلية ودون تحوير جوهري لمحتواهما الدلالي أو لما ارتبط بهما من وظائف.

خلاصة القول أن النقلة التطورية من اللاعلامة إلى العلامة قد ولّدت عدداً من الإشكالات التي تركت آثاراً لغوية شائكة كان من نتاجها تلك المواجهات المستمرة والمتنوعة بين الصيغ القديمة والحديثة. فالتحولات اللغوية كما أسلفنا لا تقوم بقرار إرغامي يمكن تطبيقه على نحو رياضي ناجز وشامل ولكنها عملية متأنية لها طبيعتها وقوانينها الخاصة. ولهذا فإن التحول إلى العلامة على الرغم من رسوخه التدريجي من الناحية المفاهيمية إلا أنه لم يكن بحال من الأحوال شاملاً. ولكن مجرد

وجوده اللاحق قد غير كثيراً في النظرة إلى مسألة التذكير والتأنيث، فلم تعد المعرفة اللغوية تسير وفق المعايير الاعتباطية فحسب بل أضيف إليها بُعدٌ جديد هو البعد الصرفي للكلمة. وبهذا يصبح التصور التالي المبني على الجانب الصرفي (انظر شكل ٢، أسفل) جزءاً من معادلة التذكير والتأنيث ومؤثراً قوياً فيما يطرأ عليها من تشكلات.

شكل ٢ يبين أثر استحداث العلامة في اتجاه التطور

(الجنس)	أ – قبل العلامة	ب – بعد العلامة
المؤنث	(صيغة + صفر)	(صيغة + ة)
المذكر	(صيغة + صفر)	(صيغة + صفر)

نستنتج من هذا الشكل أن أي لفظ خال من العلامة في المرحلة (ب) يحمل بالضرورة تحيزاً صرفياً للتذكير، وأنه ما لم توجد عوامل نفسية أو ذهنية (موروثة كانت أم مستحدثة) فإن الأرجح هو أن ينتهي مثل هذا اللفظ إلى التذكير. ففي مرحلة ما بعد العلامة تمثل الصورة (صيغة + ة) الإطار النموذجي للتأنيث، على حين تمثل الصورة (صيغة + صفر) الإطار النموذجي للتذكير. وإذا قارنا الآن بين وجهتي العزو الجنسي في (أ) و(ب) فإننا سندرك بوضوح الحيف غير المقصود الذي نال صيغ التأنيث الخالية من العلامة إذ أصبحت بعد التحول ملتبسة شكلاً بصيغ المذكر ومن ثم أكثر قابلية للتحول في هذا الاتجاه.

بهذا نكون قادرين على فهم السبب في ميل المؤنثات المجازية الخالية من التاء إلى التذكير الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن التطور اللغوي يسير (بطبيعته) بشكل مطرد أو غالب من التأنيث إلى التذكير وليس العكس. ويتبين أيضاً من خلال ما قلناه هنا أن الملاحظة السابقة التي لفتت أنظار القدماء والمحدثين على السواء لا تعبر عن ميل فطري في اللغة أو قانون قار في طبيعة التطور ولكنها تعود إلى أسباب موضوعية تتمثل في النهج الذي سلكته ظاهرة التأنيث (شكل ٢)، والذي جعل من المحتم أن يكون التنقل بين جهتي العزو في صالح المذكر. لذا فإننا لو عكسنا وضع

الوسم الجنسي وجعلنا المذكر هو الموسوم عوضاً عن المؤنث فإن النتيجة ستنعكس حينئذ وسيكون من المرجح أن نجد التحول من المذكر إلى المؤنث هو الأكثر.

إذن فقد أدت الوضعية التي عرضناها هنا إلى تعاظم دور العلامة بشكل كبير لتجتنب الكثير من المفردات التي كانت خالية منها، ليس المذكرة فحسب، بل أيضاً بعض المؤنثات التي لم يكن تعيين الجنس فيها من طريق «التاء»، مما يدل على مقدار الارتباك الذي سببه التحول من مرحلة إلى مرحلة أخرى. ويمكن أن نذكر للتمثيل هنا عدداً من الألفاظ - أسماء وصفات - كانت تستخدم بلفظ واحد للمذكر والمؤنث دخلتها التاء في بعض الاستخدامات اللاحقة، مثل «فرس» و«أسد» ونحوهما حيث وردت استخدامات بإلحاق التاء للدلالة على المؤنث مع أنها في الأصل تستخدم للجنسين[1]، فالذي حدث هنا هو تخصيص اللفظ المجرد للمذكر واستخدام مقابله التائي للمؤنث، أي تقسيم اللفظ القديم إلى شقين (شق للمذكر خال من العلامة، وشق للمؤنث مع العلامة)[2]. وقد أخذت التاء أيضاً تحل محل الآليات الأقدم في الدلالة على المؤنث. ومن أمثلة ذلك ما نجده في مثل «أتان» حيث ألحقت بها التاء في بعض الاستخدامات مع العلم بأن هذا اللفظ موضوع أصلاً للمؤنث ومن ثم غير محتاج للعلامة[3]. ومع أن بعض نتاج تلك الآليات - كاستخدام التخصيص اللفظي للتعبير عن الجنس - قد بقيت كما كانت من قبل مثل «أب» و«أم» إلا أن البعض الآخر قد تعرض في الاستخدامات المتأخرة إلى إضافة التاء كما رأينا في «أتانة» بزيادة التاء. ويمكن تفسير هذا التحول بأن التباعد الزمني قد تسبب في سقوط خصوصية هذه الألفاظ، فهناك مفاهيم معينة على مستوى الدلالة الخاصة للصيغ لم تعد موجودة[4]، وعندما تتلاشى تلك العناصر المفاهيمية التي تخصص لفظاً معيناً بالدلالة على معنى معين، أو تسمح لصيغة ما بوصف المذكر والمؤنث على السواء، مع مرور الزمن وانتقال اللغة عبر الأجيال، يعود التطبيق المباشر لقانون العلامة هو المرجعية الوحيدة للتمييز، وتصبح التاء شعار التأنيث وتتحول الملابسات الأخرى (الأقدم) بالتدريج إلى علامات غير دالة.

نعود الآن إلى رأي الفراء في تفسير تحول بعض الألفاظ من التأنيث إلى التذكير، حيث يرّد ذلك إلى اجتراء العرب على تذكير ما خلا من العلامة. إن هذا الرأي يشير إلى جزء من السبب الذي شرحناه في إطار التطور التاريخي المذكور آنفاً (الخلو

من العلامة)، ولكن المسألة ليست مسألة «اجتراء» أو عدم «اجتراء» لأن هذا التأويل سيطرح سؤالاً تصعب الإجابة عنه: لماذا نالت هذه العملية بعض الألفاظ (الخالية من التاء) وتوقفت دون البعض الآخر؟ إن الأمر كما أوضحنا يعود بالدرجة الأولى إلى مسيرة التطور اللغوي نفسه والكيفية التي تنتقل بها اللغة من جيل لآخر؛ فهناك ألفاظ تحتفظ بمقوماتها الدلالية بما في ذلك التصورات الجنسية التي ارتبطت بها ابتداء فتبقى لهذا كما هي وتقاوم إمكانات التغيير، أما البعض الآخر الذي لم يحتفظ بتلك المقومات في ظل الانقطاع بين المراحل أو بفعل الاقتراض اللهجي والتفاعل الثقافي مع البيئات الجديدة فإنه سيكون أكثر عرضة للتغير والتذبذب. وفي ضوء هذا نستطيع أن نميز بوجه عام بين ألفاظ مثل شمس ونار وحرب وأرض وعين ونحوها التي بقيت مؤنثة كما هي (على الرغم من خلوها من التاء) وبين ألفاظ مثل ساق وكف وبطن وأذن إلخ التي كانت عرضة للاضطراب.

أما بالنسبة لما قاله إبراهيم أنيس من أن التطور في ظاهرة التأنيث والتذكير يتجه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها فهو لا يستقيم في ظل ما قلناه، كما أنه يثير عدداً من التساؤلات التي تتعارض إجاباتها مع أطروحات الكاتب نفسه. يقول شوقي النجار:(١)

> «هل الصلة العقلية بين الأسماء ومدلولاتها يلزم معها أن تتطور إلى التذكير؟ فإذا صح أن هذا التطور يتجه إلى التذكير خاصة، معنى ذلك التخلي عن الصلة العقلية بين الأسماء ومدلولاتها، لأن هذه المدلولات ليست مذكرة فقط، بل منها المؤنث كذلك. ومعنى هذا أنه إذا مال التطور إلى الاتجاه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها، كان معنى ذلك عدم الالتزام في التطور إلى التذكير خاصة... ثم كيف تتجه اللغة إلى الصلة العقلية بين الاسم ومدلوله، وخاصة في الجمادات أو المعاني، وليس لمدلول هذه الأسماء شيء ينم عن الجنس على الإطلاق؟».

وقد اتجه إبراهيم أنيس لتأييد فكرة اتجاه التطور إلى التذكير من خلال مقارنة بعض اللغات السامية، مشيراً إلى أن اللغات السامية عرفت بعض الكلمات التي ابتدأت مؤنثة ثم تطورت إلى جواز التذكير والتأنيث ثم استقرت أخيرا على التذكير «مثل: كلمة «شمس» التي نعدها مؤنثة في العربية، نراها في العبرية والآرامية جائزة الأمرين، وأخيراً نراها قد استقرت في الأشورية على التذكير». واستشهد أيضاً بما في لهجة

القاهرة الحديثة من كلمات تحولت إلى التذكير بعد أن فقدت «فكرة التأنيث»، مثل: ذراع، قدم، أصبع، ظفر، جناح، أرنب، دلو، سوق، ضبع[1].

ولكن هناك العديد من الاعتراضات على هذه المقارنات. منها ما ذكره شوقي النجار من أن الآشورية لا تمثل مرحلة أخيرة في سلسلة تطور اللغات السامية «بل هي أقدم من العربية والعبرية والآرامية»، مما يقدح في صحة هذا الاستدلال[2]. ونضيف إلى ذلك أن العربية، التي تفوقت على الفروع السامية الأخرى باستمرارها حتى الآن، ما زالت تحتفظ بكلمة «شمس» كما هي بالتأنيث، فلماذا لم يحدث تغيير؟ وإذا جمعنا هذه الملاحظة إلى سابقتها نستطيع أن نقول إن فكرة التطور بالصورة التي طرحها إبراهيم أنيس غير مطردة، ومن ثم فهي لا تفسّر لنا لماذا تخلفت بعض الألفاظ وبقيت كما هي دون تغيير.

ولعل الأرجح – من وجهة نظرنا – هو أن ظاهرة التأنيث في اللغات السامية الأخرى مرت بمراحل مشابهة لتلك التي مرت بها العربية؛ أي أن التمييز بين المذكر والمؤنث لم يكن موجوداً في المراحل المبكرة من عمر اللغة[3]. وإذا قبلنا بهذا الافتراض فإننا نستطيع حينئذ أن نطبق التفسير الذي تبنيناه بالنسبة للعربية، والذي يصبح الميل إلى التذكير بموجبه عملية مفهومة ومتوقعة[4]. وتبقى بعد ذلك بعض الفوارق التي تؤدي إما إلى تعزيز عملية التحول أو إعاقتها والتي تتحدد بشكل مستقل على ضوء الظروف الاجتماعية والحضارية التي تمر بها كل لغة أو مجتمع من المجتمعات. وقد تتعرض بعض الألفاظ لشيء من الاختلاط في المراحل الانتقالية التي قد تنشأ بتأثير التفاعل مع اللغات والثقافات الأخرى مما يؤدي إلى نشوء استخدامات غير مستقرة في التذكير والتأنيث. وأسوق هنا الملاحظة التي جاء بها ديتلف نيلسون إذ وجد أن «الشمس» مؤنثة عند الساميين الجنوبيين ولكنها مذكرة عند الساميين الشماليين، أما في منطقة الحدود فهناك شيء من الخلط حيث تتردد هذه اللفظة بين التذكر والتأنيث[5]. فهذه الملاحظة تؤيد ما قيل من أن التطور يخضع في الغالب لأمور من خارج اللغة، كما تلقي بعض الضوء على ما ذكره إبراهيم أنيس من تردد كلمة «شمس» بين التذكير والتأنيث في اللغة الآرامية والعبرية.

٥ - مقاصد المتكلمين

تتجلى إشكالية قصدية المتكلم بالنسبة لموضوع الجنس النحوي في وجود ألفاظ يمكن استخدام كل منها للدلالة على أمرين مختلفين تذكيراً وتأنيثاً؛ فقد ترد الكلمة نفسها مؤنثة في سياق ومذكرة في آخر ويكون تأويل هذه المفارقة مبنياً على مايقصده المتكلم من تلك المعاني التي قد تكون متعارضة من حيث الجنس. ويمكن أن نجد أمثلة لهذا فيما يعرف بالمشترك اللفظي حيث تتنوع مدلولات الكلمة الواحدة وتتعدد، فكلمة «شمس» التي تستخدم للدلالة على الشمس المعروفة وتكون حينئذ مؤنثة لاغيرُ تستخدم أيضاً لنوع من الحلي (المعروفة في ذلك الزمن) وتكون حينئذ منكرة[١]. ومن ذلك أيضاً كلمة «درع» التي تكون منكرة حين يقصد بها درع المرأة، ومؤنثة حين يقصد بها درع الحديد[٢]، وأيضاً لفظ «مسك» الذي يُذكَّر إذا قُصدت مادته، ويؤنث إذا كان المقصود رائحته، وكذلك «اللسان» الذي يذكر إذا قصد بذاته ويؤنث إذا كان المقصود الرسالة أو القصيدة[٣].

ومهما كانت العوامل المسببة لنشوء الاشتراك اللفظي فإن هذه الظاهرة تبدو ذات أثر في تعميق الوهم بجواز تذكير وتأنيث بعض المسميات لما تنتجه من ألفاظ متحدة في مظهرها اللفظي ومتمايزة في دلالاتها العامة وربما الجنسية. ولعله لا يخفى أن التنوع في العزو الجنسي في مثل هذه الحالات ليس تنوعاً حراً ولكنه تنوع مقنن ومشروط بقصدية المتكلم وما يرمي إليه من معان. وعليه فالأمثلة التي استعرضناها من قبل وما شابهها لا تعد كافية لتأسيس مقولة الجواز بشكلها المطلق: فكلمة «شمس» لا يمكن تنكيرها حين يقصد بها الشمس الطالعة، و«مسك» لا يكون تأنيثه مقبولا حين يقصد لفظه أو مادته، و«لسان» لا بد أن يكون منكَّراً حين يراد به العضو المعروف. ولا شك أن مخالفة هذا ستكون منكرةً من وجهة نظر المجتمع اللغوي الذي تقوم فيه هذه المواضعات.

ولعله من الممكن أن ندرج تحت مفهوم قصدية المتكلم ملمحاً آخر من ملامح التنوع الاستخدامي في مسألة الجنس يمكن التمثيل له بما جاء في الحكاية المشهورة التي تذكر أن أعرابياً قال: «فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها»، ولما سئل عن سبب

تأنيث «كتاب» أجاب: «أليس بصحيفة؟»[1]؛ فهو إذن يؤنثه لأنه قصد هنا معنى مؤنثاً هو معنى «صحيفة» وليس المعنى الشائع لكلمة «كتاب». وهذه الرواية تشير إلى حالة خاصة من حالات الأداء الفردي التي يعتمد فيها المتكلم على استراتيجياته وأحكامه اللغوية الخاصة. ومن الطبيعي أن يتسم ناتج هذه الوضعية بالندرة والبقاء ضمن حدود ضيقة حتى عند الفرد نفسه؛ ولهذا لا نكاد نعثر فيما روي من إنتاج لغوي على نماذج واسعة من هذا القبيل، كما أننا لا نجد ما يفيد بتعميم الأسلوب الذي انتهجه الأعرابي في معاملة كلمة «كتاب» بالتأنيث.

ويمكن أن نضم أيضاً تحت المفهوم المطروح هنا ما نجده من بعض الألفاظ التي تستخدم مؤنثة بمعنى ومذكرة بمعنى مثل بكر وعاد وثمود وقريش وربيعة ونحوها من أسماء القبائل أو الأسماء الدالة على جماعة؛ إذ يمكن أن يقال مثلاً «بكر تقول كذا» على إرادة معنى القبيلة، و«بكر يقولون كذا» على إرادة الناس المنتمين إلى تلك القبيلة. والمرجع في هذا هو اختيار المتكلم والوجهة التي يدير عليها كلامه وليس اللفظ بذاته[2].

لكل هذا نعتقد أن ظاهرة المشترك اللفظي – إضافة إلى الظواهر الأخرى التي سبق تناولها – قد شجعت على القول بجواز تذكير المؤنث المجازي لأنها تسمح للفظ الموضوع أصلاً للإشارة إلى شيء محدد من ناحية الجنس أن يعني العكس حين يكتسب دلالات جديدة تقتضي المخالفة. ومن المهم أن ينتبه إلى أن هذه الظاهرة ليست مقيدة بمرحلة من مراحل اللغة بل إنها من الآليات اللغوية الأصيلة والمتاحة على الدوام، ومن المناحي الابتكارية التي تؤدي دوراً حيوياً ومتجدداً لتزويد اللغة بأنماط ومعطيات استخدامية جديدة. ويقع الإشكال حين يحاكم اللفظ بعيداً عما يحتمل من دلالات، أو عند أخذ بعض العينات المعزولة عن سياقها أو عن المرجعية القرينية للمستخدم، إذ كثيراً ما يقود ذلك إلى استنباطات غير دقيقة.

٦ - لماذا المؤنث المجازي؟

يثير تخصيص المؤنث المجازي - دون المذكر المجازي - بجواز التذكير والتأنيث سؤالاً مباشراً عن مرجعية هذا التخصيص ومسوغاته؛ إذ ليس هناك ما يُلزم عقلاً بمنح هذه المرونة الاستخدامية في ناحية المؤنث وحجبها في ناحية المذكر. ومع أن المناقشة التي قدمناها في الأجزاء السابقة تناهض مقولة الجواز أصلاً إلا أننا هنا نحاول استكمال الصورة من خلال طرح هذا التساؤل الذي يعد منطقياً ومشروعاً.

من الناحية العامة يبدو أن حصر الجواز في نطاق المؤنثات المجازية على صلة بالملاحظات والمفاهيم التي سبق تناولها والتي كانت في مجملها إرهاصاً بالقول بجواز تذكير وتأنيث المؤنثات المجازية بعامة. وهنا نجد مثلاً أن ملاحظة التطور الذي نال بشكل غالب الكلمات المؤنثة بحيث تحول كثير منها مع الزمن إلى التذكير قد أدت إلى نشوء بعض المفاهيم والمقولات التفسيرية من مثل:

- إن العرب تجترئ على تذكير المؤنث المجازي الخالي من التاء. (الفراء)(١)
- إن تذكير المؤنث المجازي واسع جداً. (ابن جني)(٢)
- إن التطور يسير باتجاه التذكير. (إبراهيم أنيس)(٣)

وهكذا انصرفت الأذهان إلى المؤنثات المجازية دون المذكرات المجازية مع أن ظاهرة التطور باتجاه التذكير - كما بينا في الجزء ٤ - لا تحمل في واقع الأمر تحيزاً جنسياً مقصوداً لذاته، ولكنها تقوم على أسس موضوعية تتصل بتاريخ التمييز الصرفي واستجابته للتطورات الحاصلة في مجال العزو الجنسي.

إذن فالنظر إلى المؤنثات المجازية على النحو الذي عبرت عنه المقولات السابقة هو وليد الملاحظة الكمية التي توحي ظاهرياً بعدم التوازن بين قطبي الجنس المجازي. وانسجاماً مع تلك الاستنتاجات المبنية على الكم فقط والتي رأت في المؤنثات المجازية أمراً خاصاً، برزت مقولة أخرى تهدف إلى تكريس هذا التصور وتفسيره وتتلخص في النظر إلى المذكر على أنه الأصل والمؤنث فرع عنه.

يرى ابن يعيش أن المتكلم عند إسناد الفعل إلى المؤنث المجازي يكون «مخيراً في إلحاق العلامة وتركها... نحو انقطع النعل وانقطعت النعل، وانكسرت القدر وانكسر القدر، وعمرت الدار وعمر الدار، لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضعف ولم يعين بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه»(١).

وإذا تفحصنا هذا التعديل نجده يقوم على ركيزتين، هما: (١) ضعف المؤنث المجازي لعدم الحقيقة، و(٢) أصلية المذكر. ولكن الضعف المنسوب إلى المؤنث المجازي ينطبق أيضاً وللأسباب نفسها على المذكر المجازي لأن مداره عدم الحقيقة في الجنس. وهذا يسقط الركن الأول بحيث لا يبقى سوى أصلية المذكر والتي سنناقشها في الصفحات التالية.

يبدو أن فكرة أصلية المذكر من الأسس التي استقرت مبكراً في التفكير النحوي وإن كان توظيفها في مسألة التأنيث على النحو الذي عرضناه لم يتم إلا في فترة متأخرة(٢). وإذا ما أردنا مناقشة هذه الفكرة وإمكانية أخذها أو ردها فإننا نحتاج مبدئيا إلى تحديد المقصود بهذه الفكرة: فهل يراد بها أسبقية الوجود المادي للمذكر بحيث تكون كل عينة من عينات التأنيث مبنية على أصل مذكر؟ أم أنه يراد بها أصلية عامة متأثرة بالمعارف والمعتقدات المتعلقة ببداية الخلق وبالذهنية التي تعطي الذكر مكانة أعلى؟ أم أنها أصلية نحوية تشير فقط إلى التمايز الصرفي الشائع بين الألفاظ المذكرة والمؤنثة حيث تكون الأولى مجردة (من العلامة) في الغالب على حين تكون الثانية موسومة في الغالب، ويكون التجرد حالة تمثل الأساس؟

كل هذه التأويلات محتملة لفكرة الأصلية، ولكنها ليست كلها قابلة للتوظيف في تفسير مسائل التذكير والتأنيث، أو للأخذ بها كمبدأ للتحليل النحوي. وإذا أخذنا التفسير الأول نجده يبالغ في الأصلية وتحقق السبق المادي للمذكر، الأمر الذي يلزم معه إيجاد أصل (اشتقاقي) ذكوري لكل صورة من صور التأنيث التي تتضمنها الذخيرة المعجمية للغة، وهذا محال طبعاً لسبب بسيط وهو أن التقابل بين الذكورة والأنوثة كما هو في الأحياء غير متحقق في الجمادات والمعاني، ولهذا نجد العديد من الألفاظ المؤنثة التي لا يوجد لها أصل ذكوري بالمعنى المقصود هنا (من مثل باخرة، قاطرة، عمارة، طاولة، كعبة، سفينة، إلخ). لذا فإن التمسك الحرفي بفكرة السبق

المادي يضع أمام الباحث إطاراً تصورياً معقداً للتفسير والتحليل اللغوي يعمل على إعاقة التجانس بين الحالات والنماذج اللغوية المختلفة.

أما التأويل الثاني الذي ينظر إلى أصلية المذكر في إطار بداية الخلق وما يرتبط بذلك من معتقدات فإنه وإن كان من المحتمل وجود أثر له في توجيه الفكر إلا أنه لا يبدو ذا أثر مباشر في توجيه القانون اللغوي والقضايا المطروحة هنا؛ فلو قيل مثلاً إن [التذكير أصل والتأنيث فرع عنه، وتذكير المؤنث جائز لأنه رجوع إلى الأصل]، فإن ذلك لا يعطينا تفسيراً لغوياً دقيقاً لمسألة التحول في العزو الجنسي قادراً على كشف السبب في تحول بعض الألفاظ دون بعضها الآخر. ولا يخفى أن هذه النظرة تشترك مع سابقتها في جعل التذكير أسبق من التأنيث مع أن الواقع اللغوي يرجح أمراً آخر: وهو أن المذكر والمؤنث قد وجدا (ذهنياً على الأقل) منذ أن عرف الإنسان التمييز بين المخلوقات التي تتمايز على أساس سماتها البيولوجية.

أما المعنى الثالث الذي تكون فكرة الأصلية بموجبه مبنية على معطيات الوسم الصرفي (موسوم/ مجرد) فهي تطرح على العموم أكثر التفسيرات منطقية وقرباً من روح الدراسة العلمية للغة. وتناول فكرة الأصلية على هذا الأساس يضع بين أيدينا – عند استخدامه بعيداً عن المبالغات – آلية أكثر عملية وفعالية لفرز المادة اللغوية. ولكن الذي ينبغي أن ينتبه إليه هنا هو أن اللغة غير مطالبة أن تنتج باطراد متقابلات تقوم على هذا الأساس، أي على أساس التجرد والزيادة. ولا شك أن الواقع اللغوي غني بالدلائل التي تشير إلى إمكان تخلف نمطية التقابل في هذا الشأن وعدم اطرادها، كما يمكن أن يُرى من خلال مقارنة مجموعتي الأمثلة التالية:

١٢- رمح/ قلم/ كتاب/ جبل/ سيف/ إلخ، (لا يوجد مقابلات مؤنثة مطلقاً).

١٣- طاولة/ غترة/ صيغة/ وعكة/ رسالة/ إلخ، (لايوجد مقابلات غير موسومة).

يمكن أن نعيد هذا الأمر ببساطة إلى ناحيتين: الأولى تخص الجنس بوصفه مفهوماً، والثانية تعود إلى طبيعة اللغة نفسها؛ فالجنس كمفهوم لا يرتبط – كما أسلفنا – بتقابلات مطردة حين يخرج الأمر عن دائرة الجنس الحقيقي، وهذا يؤدي بدوره إلى وجود مذكرات ليس لها مقابلات مؤنثة أو العكس كما في الأمثلة السابقة. أما الناحية الثانية فهي تنبع من كون اللغة تتمتع بخاصية خطيرة تجعلها – إلى

جانب كونها أداة اتصال وتفاهم – جهازاً تتشكل مادته (اللفظية) على ضوء حاجات المجتمع ومواضعاته. ومن هنا فالسؤال عن مرجعية التذكير أو التأنيث في مثل ما تقدم لا يجد إجابة لغوية شافية لأنه يقوم في الأساس على اختيار اعتباطي لهذا أو ذاك من قبل متحدثي اللغة.

ومن المهم أيضاً أن ننبه إلى أن المفارقة التي جاء بموجبها المؤنث موسوماً في العربية والمذكر غير موسوم قد استُخدمت بشكل ملموس في إثبات أصلية المذكر من قبل النحاة. ولكن المسألة كما نريد أن نطرحها هنا ينبغي أن لا تصل إلى هذا الحد، أي الحديث عن الأصل والفرع واستجلاب ما لا حاجة له من تأويلات المنطق وتبريراته للبرهنة على ذلك. فثنائية الوسم والتجرد لا تعدو كونها وسيلة تنظيمية بسيطة وحاسمة تلجأ إليها اللغة لفرض مزيد من الوضوح والتناغم في نظامها، فاللغة نظام إشاري ذاتي التنظيم يحكمه اتجاهان: «الجهد الأقل» و«الوضوح الاتصالي». كما أنها، وبحكم طبيعتها المرنة والمتغيرة، تميل دائماً لإعادة الاتزان والتنظيم من خلال ما تستحدثه من ضوابط[1]، وتمثيل الخصائص الجنسية من خلال العلامة (وجوداً أو عدماً) يأتي من هذا المنطلق. ولعل الامتياز الوحيد للصيغ المجردة هو أنها – كما سنوضح قريباً – تشكل الخيار الأمثل في بعض المواضع، مثل الوفاء ببعض المتطلبات التركيبية أو التعبير عن معاني العموم. ولكن اختيار صيغة المذكر لتكون هي المجردة في العربية لا يمكن تفسيره بشكل حاسم إذ يغلب على الظن كونه اختياراً اعتباطياً لا أكثر[2].

ولاشك أن إغفال النواحي السابقة والمبالغة في تعميم مقولة الأصلية – حتى بالمعنى الذي يحصرها في مستوى التشكل الصرفي – يحمل في طياته الكثير من التعسف، ويجعل هذه المقولة عاجزة عن تفسير ظواهر عدم الاطراد التي تزخر بها اللغة. لذا فإن مسألة الوسم (وجوده أو عدمه) ينبغي أن تؤخذ على أنها مظهر لغوي مساند لفهم كثير من جوانب الظاهرة اللغوية وليس من الضروري أن تظفر في هذا الصدد بثنائيات مطردة. وعليه فكلمة من مثل «قلم» تعد غير موسومة وتنتمي إلى هذا الصنف بغض النظر عن الوجود الفعلي لمقابل موسوم، والعكس يمكن أن يقال بالنسبة لكلمة «طاولة» ونحوها إذ تنتمي إلى الصنف غير الموسوم بصرف النظر عن وجود مرجع أو مقابل مجرد. وبهذا تنخرط المفردات – مهما كان وضعها من ناحية

وجود المقابل أو عدمه – في الاستخدام اللغوي على ما هي عليه وتخضع لكافة الشروط والخصائص التي يخضع لها بقية أعضاء الصنف الذي تنتمي إليه. أما تعميم فكرة التقابل فإنه سيعيد المسألة إلى دائرة الشطط والالتزام الحرفي بالسبق المادي والوجود الفعلي لأصل اشتقاقي يعاد إليه – كما هو الشأن في التفسيرين الأولين – وهو ما لا يمكن تحقيقه باطراد كما لاحظنا من قبل.

وإذا عدنا الآن إلى قضية الأصلية كما جاءت في المؤلفات المبكرة فإنا سنجد أنه من الصعب الجزم بتوافقها مع المفهوم الذي اخترناه هنا (الوسم والتجرد). يرى سيبويه أن «الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً...»[1].

ويستدل ابن يعيش على أصلية المذكر بأمرين: «(أحدهما) مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث وهو «شيء»، و(ثانيهما) أن المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة والمعرفة لما كانت فرعاً افتقرت إلى العلامة»[2] وسنناقش فيما يلي هذه الاستدلالات مبتدئين بكلمة «شيء».

من غير الواضح تماماً كيف أن هذا التعليل والاحتجاج يمكن أن يؤيد مقولة الأصل والفرع، فهو احتجاج عقلي ربما أوحى ظاهره الجدلي بشيء من الإقناع ولكنه في الواقع غير مقنع. إن «شيء» مجرد لفظ من ألفاظ العموم التي لا تكاد تخلو منها لغة من اللغات، واختياره للتعبير عن هذه العمومية ربما يعبر عن ميل لاستخدام اللفظ الأكثر اقتصادية والأقل وسماً. وهو أيضاً يمثل بحكم تجرده – الشكل الأساس (basic form)، أو الصيغة التحليلية (analytic form) التي تلجأ إليها اللغة للتعبير عن المعاني العامة أو المحايدة التي لا يكون الجنس فيها مقصوداً. إذن فهو ينشأ عن إجراء خاص خارج نطاق مسألة الجنس بالمعنى الدقيق لها. ولمزيد من الإيضاح سنتناول بعض الجوانب في اللغة التي تتخذ فيها الصيغة التحليلية هيئة المذكر مع أن الواقع لا يقتضي تذكيراً أو تأنيثاً إطلاقاً. لاحظ الأمثلة التالية:

١٤– أ – يجب أن تعودي.

ب – ينبغي أن تعيد النظر في هذه المسألة.

ج – لا يكفي أن تعبري عن أسفك.

د – يبدو أنها سافرت.

لدينا هنا طائفة من ضمائر الفاعل المستترة التي لا تعود إلى شخص معين والتي تحلل قياسياً في الدراسات التوليدية على أنها ضمائر مبهمة فارغة، أو حشويات pleonastics[١]. ومع أن الضمير هنا يأخذ – كما يوحي بذلك صوغ الفعل – شكل الفاعل المذكر إلا أنه لا يشير إلى شخص حقيقي، وبهذا فهو يعبر عن حالة تختلف عن حالات العزو الجنسي في السياقات المألوفة. لاحظ أيضاً أن المضمر في هذا النمط من التراكيب يحافظ على هيئة واحدة ولا يتأثر كثيراً بجنس مفردات الجملة، وأن هذا الصنف من الأفعال («يبدو» و«يجب» و«ينبغي» وكذلك «يكفي»[٢] في الجمل المذكورة) يأتي دائماً بهذا الشكل ولا يوجد له تصاريف أخرى فيما يخص جنس الفاعل أو عدده.

وينطبق ما قلناه هنا على ما يسمى في العربية بضمير الشأن الذي يؤدي في العربية وظيفة مشابهة لتلك التي تؤديها الضمائر المستترة في الأمثلة السابقة.

١٥- أ – اعلم أنه لا ينجح المهملون.

ب – إنه زارني البارحة ثلاث شاعرات.

ج – إنه ليؤسفنا أن نعيد نفس الكلام[٣].

الضمير في «إنه» هنا لا يؤدي وظيفة دلالية إشارية محددة ولكنه يؤدي وظيفة نحوية معينة تكمن في أن هذا التركيب لا يستقيم مع بقاء الموقع التالي للأداة الناسخة «إن» خالياً[٤]. ولا نريد أن ندخل هنا في مناقشة المتعلقات التركيبية لهذا النمط من الجمل، بل نكتفي بالقول بأن هذه الضمائر لا تطرح سمات جنسية حقيقية على الرغم من ظهرها الخارجي الملتبس بالشكل المذكر، بل كل ما هنالك هو أن اللغات اختارت (اعتباطيا) هيئة ضمير المفرد الغائب في بعض التراكيب ليعبر عن حالة العموم أو الإبهام التي تقتضي تجميد الدلالات المعهودة في مثل هذه الضمائر.

وإذا عدنا الآن إلى كلمة «شيء» نجد أنها على شبه كبير بهذه العناصر من حيث أنها تمثل المادة المعجمية التحليلية الجاهزة التي تلجأ إليها اللغة للتعبير عن معنى العموم. وليس في اختيار اللغة لهذه المادة بالتحديد دون غيرها ما يدل على أصلية أو أفضلية المذكر، إذ يغلب على الظن أنه اختيار اعتباطي، أو أنه اختيار

للصيغة الأكثر اقتصادية لكونها مجردة من العلامات. فليس هناك ما يمنع نظرياً من جعل التوافق يكون معكوساً بحيث يُستخدم المؤنث للدلالة على العموم. وتقدم اللغة الفرنسية مثالاً لهذا التوقع حيث اختارت صيغة مؤنثة للتعبير عن معنى «شيء» chose[1] وإذا تجاوزنا الجزء المتعلق بكلمة «شيء» في تعليل ابن يعيش لأصلية المذكر وانتقلنا إلى الشق الثاني من كلامه الذي يحاول فيه البرهنة على هذا الزعم (أصلية المذكر وفرعية المؤنث) من جهة حاجة المؤنث – دون المذكر – إلى علامة، فإننا سنجد جملة من المآخذ التي تقلل من قيمة هذا الاحتجاج، فالقول بأن المؤنث هو ما احتاج إلى علامة لا يستقيم أولاً في ظل وجود العديد من الأسماء المؤنثة (حقيقية ومجازية) جاءت خلواً من العلامة مثل سعاد، دعد، زينب، ونار، شمس، دار... إلخ[2]، ولعل ملاحظة العلامة هي التي قادت إلى تعريف المذكر والمؤنث على هذا الأساس ليقال بأن «المذكر هو ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء... والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن»[3]. وهذا كله قائم على الملاحظة السطحية لعدد محدود من الصيغ الواردة في هاتين الناحيتين. ولكن الأمر الذي ينبغي أن ينتبه إليه هو أن العلامات بأنواعها ليست سوى جزء من مقومات التفريق بين المذكر والمؤنث. ولو أننا أخذنا قضية التمييز الصرفي بين فرعي الجنس في إطار التطور التاريخي الذي مرت به ظاهرة العزو الجنسي بحيث نفترض أن العلامة تمثل مرحلة تحولية طارئة ولاحقة (كما ذكرنا في الجزء ٤)، فإننا يمكن أن نقول بأن التمييز بين المذكر والمؤنث موجود حتى قبل استحداث العلامة، ولهذا فهو – من الناحية التصورية العامة – غير مرهون بها أو مقيد بمواصفاتها.

ولقد سارت التأويلات في هذا السياق إلى أبعد من هذا إذ قيل بأن علامة التأنيث، حتى في الألفاظ المجردة من العلامة، هي في الحقيقة موجودة ولكنها مقدرة. ولعل هذا جاء من ملاحظة تصغير بعض الألفاظ مثل (قدر – قديرة) إذ اعتُبر الناتج النهائي لعملية التصغير برهاناً على ذلك المقدر[4]. والمشكلة هنا ليست في اشتراط ظهور علامة التأنيث عند التصغير، فذلك أمر خلافي يطرح في سياقه، ولكنه في اعتبار ذلك دليلاً على وجود علامة مقدرة. ولكي يستبين الفارق بين الأمرين وتُزال بعض الإشكالات المتعلقة بهذه المسألة بعامة سننظر إليها من منظور التطور الذي عرضناه بإيجاز في الجزء ٤.

أشرنا فيما سبق إلى أن التفريق بين المذكر والمؤنث يمثل مرحلة متأخرة من عمر اللغة سبقتها مراحل خالية من هذا التفريق وأن العلامة (وبالذات التاء) تمثل إجراء متأخرا يهدف إلى الوفاء بمتطلبات هذا التفريق. وقد أخذت العلامة مع مرور الوقت تحل محل الاستراتيجيات الأقدم في الدلالة على المؤنث وأصبحت الكلمات الجديدة تدل على التأنيث من هذا الطريق باطراد، إذ تدخل إلى المعجم اللغوي وقد زودت بالعلامة أو جردت منها للدلالة على التأنيث أو عدمه، كما هو حاصل في المفردات العديدة التي أفرزتها الحياة المعاصرة إذ نجد مثلاً (ثلاجة، فرامة، صفاية، غسالة... إلخ) و(صنبور، محول، قطار، حذاف... إلخ)[1]. كما تحولت بعض المؤنثات بغير التاء إلى الاقتران بالتاء كما حدث مثلاً في «صبور» و«جريح» و«عجوز» و«عاشق» و«زوج» و«عروس» و«أتان» و«خمر» وما إلى ذلك[2].

وإذا عدنا الآن إلى قضية التصغير ودققنا النظر فيها فإننا نجدها عبارة عن عملية اشتقاقية تؤثر في بنية الكلمة الأولية وتحولها إلى هيئة جديدة. فالبنية الأولية للألفاظ المجازية التأنيث تمثل مدونة معجمية ذات تاريخ خاص بخلاف ناتج التصغير الذي يكون طارئاً ومن ثم أكثر تأثراً بمستجدات الاستخدام[3]. وفي ظل ما قلناه في الملاحظات التاريخية عن شيوع العلامة في الألفاظ الجديدة باعتبارها الرمز الأساسي الدال على التأنيث، فمن الطبيعي إذن أن تعامل الصيغ الناشئة عن عملية التصغير في ضوء قانون العلامة وليس في ضوء شكلها الموروث والمتحدر من استخدامات ما قبل العلامة لأنها ستبدو في نظر الذائقة اللغوية – بحكم اعتيادها على استنتاج دلالات التأنيث من الزائدة الصرفية (التاء) – ناقصة التحديد في ناحية الجنس ومن هنا تأتي إضافة التاء في مثل هذه المواضع. وعليه فإن الاعتماد على ناتج عملية التصغير في بعض المفردات لا يكفي لإثبات القول بتقدير علامات التأنيث.

ومثلما اتُّخذت عملية التصغير دليلاً على تقدير التاء لجأ النحاة أيضاً إلى صياغة الفعل وتأثرها بنوع الفاعل لإثبات الأمر نفسه (أي تقدير علامات التأنيث فيما يخلو من العلامة)، ولهذا افترضوا أن ظهور التاء في نحو «قامت هند» دليل على تقدير التاء في الفاعل[4]. ولكن هذه العملية هي الأخرى أبعد من أن تكون دليلاً على تقدير العلامة. فأبسط الملاحظات تدل على أن العلامة التي تظهر في الفعل هي جزء من عناصر المطابقة مع الفاعل وتخضع للأنظمة الخاصة بهذا النمط من العلاقات

التركيبية فوق أي اعتبار آخر. لذا فإن ظهور العلامة في الفعل، وإن كان يتأثر بشكل عام بنوع الفاعل وجنسه، قد يُعرض عنه أحياناً بناء على بعض الخصوصيات الراجعة إلى نظام المطابقة نفسه بعيداً عن حقائق الجنس كما يفرزها المعجم؛ ففي جملة مثل: «جاء النساء» لا يحمل الفعل علامة تأنيث، فهل نعدّ الفاعل حينئذ منكراً لمجرد أن الفعل لا يحمل علامة تأنيث؟! الأرجح - إذن - هو أن ظهور العلامة في مثل هذه المواضع لا يدل عملياً على وجود علامة مقدرة في الاسم الخالي من العلامة. وإذا كان هناك من استنتاجات في هذا السياق فهي لا تتجاوز الدلالة على قانون المطابقة وبعض مناحيه التركيبية الخاصة، والفعل هنا يشترك مع جملة من التراكيب الأخرى التي تقتضي الوفاء بهذا المتطلب مثل الوصف، واسم الإشارة، والإرجاع الضميري، والاسم الموصول.

الخلاصة

تناول هذا البحث قضية التأنيث المجازي من خلال أبرز التعميمات النحوية التي ارتبطت بها في كتب اللغة، تلك التعميم الذي يبيح معاملة المؤنث المجازي بالتذكير والتأنيث، وقد نوقش في هذا السياق جملة من العوامل والأسباب التي يعتقد بدورها في نشوء هذه المقولة واستدامتها في كتب النحو. وقد تبيَّن أن النزعة التقعيدية الصارمة التي تعاملت بها الدراسات القديمة مع الإنتاج اللغوي المدروس قد أدت إلى إهمال بعض الخصوصيات الهامة المرتبطة بمسألة الجنس في اللغة، فالتأنيث المجازي، أو الجنس بعامة في المسميات التي لا تتوافر على معطيات بيولوجية حقيقية، هو في الواقع مرتبط بالتصورات الذهنية والنفسية للمتكلمين، ومن ثم مبني على العرف والاصطلاح مما يعني صعوبة تقنينه والسيطرة عليه بوسائل لغوية صرفة. وليس أدل على هذا الأمر من التعارض الواسع بين اللغات المختلفة (أو حتى بين لهجات اللغة الواحدة) فيما يذكر ويؤنث، إذ تذكر أشياء في لغة وتؤنث في أخرى أو العكس.

وتطرق البحث أيضاً، في إطار الأسباب المسؤولة عن مقولة الجواز، لموضوع التنوع اللهجي وما قد يفرزه الجمع بين الاستخدامات المتعارضة من هذا الطريق من مقولات تتسم بالخلط وعدم التدقيق. وقد أشرنا في هذا الصدد إلى أن الأسلوب الذي عولجت به التنوعات اللهجية كان له دوره في ترسيخ فكرة الجواز إذ اتجهت الدراسات النحوية القديمة إلى الجمع والتوحيد انطلاقاً من دوافعها المحركة وأهدافها الأولية الرامية إلى وضع الصورة الموحدة للعربية وتثبيتها. وانسجاماً مع هذه المنهجية المعيارية فقد أهملت مظاهر التطور اللغوي التي يبدو أنها لعبت دوراً هاماً في إضفاء المزيد من الغموض والارتباك على هذه المسألة من مسائل الجنس المجازي. وقد رأينا من خلال الجزء التجريبي الذي تضمنته هذه الدراسة أن عوامل التطور اللغوي، وكذلك عنصر التباين الذي يعد من صميم الظاهرة اللغوية، كانا من بين الدوافع التي أدت إلى ظهور فئة من الألفاظ التي لا تنضوي بشكل حاسم تحت أي من فرعي العزو الجنسي. ولا شك أن التركيز على العينات التي لا تحوي سوى هذا الصنف ربما أدى إلى توهم جواز الأمرين، خاصة حين تكون آليات التحليل لا تعنى بغير الجانب اللغوي الصرف وما يهدف إليه من استنباط الأحكام العامة.

وقد نوقش أيضاً في هذا السياق، سياق التطور اللغوي، مسألة اتجاه التطور، إذ تم تسليط الضوء على بعض الاستنتاجات المطروحة من قبل اللغويين القدماء والمحدثين في هذا الشأن، والتي تميل في مجملها إلى القول بأن التطور يسير باتجاه التذكير. وقد بينا أن هذا القول، الذي نشأ أصلاً عن ملاحظة عدد من المفردات المجازية التأنيث التي تحولت مع الزمن إلى التذكير، لا يطرح تفسيراً مقنعاً لآلية التطور اللغوي وطبيعتها وإنما يقوم بالدرجة الأولى على الملاحظة السطحية لبعض وقائع التحول اللغوي التي جاءت بسبب عوامل معينة في صالح التذكير. وقد قمنا بمناقشة هذه العوامل وطرحنا تفسيراً مغايراً لشواهد التطور اللغوي المطروحة يعيد الجنوح الظاهري للتذكير بشكل أو بآخر إلى بعض التحولات التاريخية التي مرت بها مسألة التذكير والتأنيث. وهنا تناول البحث عدداً من الدلائل التي تشير إلى أن التفريق بين المذكر والمؤنث بشكله الشمولي الذي تدخل فيه الجمادات والمعاني لم يكن موجوداً في المراحل المبكرة من عمر اللغة، وإنما كان محصورا في بداياته في المسميات التي تتوافر على معطيات جنسية حقيقية. ولم يكن هذا التمييز المحدود معتمداً على التمييز الصرفي وإنما كان يتم بإطلاق مسميات مستقلة خالية من التاء (أب/أم) أو باستخدام ألفاظ مشتركة يُعتمد في إبراز معناها الجنسي من خلال السياق (زوج، عاشق، إلخ)، أو من خلال صيغ مختصة (طالق، ناشز، ناهد، إلخ)، أو بواسطة علامات محدودة لتخصيص المؤنث (فرعاء، حبلى وما شاكلهما). وبعد تعميم مسألة التمييز على كافة المسميات الممكنة في اللغة وإدخال الآلية الصرفية المخصصة لاستيعاب هذه الشمولية (التاء) حدث أن بقيت ألفاظ من المراحل الأولى كما هي لفترة من الزمن على حين تحول بعض منها إلى التذكير بسبب تلاشي التصورات الأنثوية التي رافقتها ابتداء من ناحية، وبسبب ترسخ استراتيجية التفريق الصرفي من ناحية أخرى. ونظراً لاعتياد الذائقة اللغوية اللاحق على استنتاج التأنيث من العلامة الصرفية فإن الأقرب إلى الظن هو أن يُحكم على الألفاظ الخالية من العلامة بالتذكير ما لم يصحب الكلمة المعنية بعض المقومات الذهنية الموروثة أو المستحدثة التي تعزز جانب التأنيث وتغني عن العلامة. ولهذا تحولت بعض الألفاظ المؤنثة إلى التذكير، وبقيت ألفاظ كما هي ربما بسبب اتصال الرواية والثبات النسبي لما ارتبطت

به من تصورات ترجح كفة التأنيث، كما التحقت ألفاظ أخرى ثابتة التأنيث بالعلامة بسبب سيادة العلامة.

وقد ناقشت الدراسة، علاوة على ما سبق، مسألة قصدية المتكلم، وما يولده المشترك اللفظي من وهم فيما يتعلق باحتمالات العزو الجنسي بالنسبة لبعض الألفاظ. وقد تم في هذا الصدد استعراض عدد من الأمثلة التي تؤكد في مجملها أن اللفظ الواحد الذي يستوعب دلالات متعارضة من حيث الجنس لا يقدم دليلاً على جواز التذكير والتأنيث في ذلك اللفظ أو غيره من ألفاظ التأنيث المجازي لأن العزو الجنسي في مثل هذه الحالات لا يتحدد على أساس اللفظ وإنما من خلال ما يقصد إليه المتكلم من معنى. ومن هنا تأتي أهمية ملاحظة السياق الخطابي وتحليل مرامي المتكلم التي تعد المرجع الأوثق في هذا الشأن.

وفي الجزء السادس من الدراسة ركزنا على أسباب حصر مسألة الجواز في المؤنثات المجازية دون المذكرات المجازية على الرغم من تساويهما في عدم حقيقة الجنس. وقد لوحظ من خلال مراجعة التأويلات المختلفة التي عالجت موضوع التأنيث والتذكير أنها ترتبط إلى حد بعيد بما قيل عن أصلية المذكر وفرعية المؤنث. ولكن هذه المقولة لا تقدم تفسيراً لغوياً شافياً لهذا الحصر ولعدد آخر من الظواهر الماثلة والمحتملة في شأن التذكير والتأنيث وما يطرأ عليهما من تحولات. وقد أشرنا إلى أن تأييد فكرة الأصلية على أساس وجود لفظ مذكر هو «شيء» للتعبير عن معنى العموم، والقول بأن «كل مؤنث شيء، و«شيء» مذكر» ليس أكثر من استنتاج منطقي فوق – لغوي، ولا يضع أمام دارس اللغة وسيلة عملية لفرز ما يحدث من تشابك والتباس في مسائل التأنيث والتذكير المختلفة. ومع أن اختيار كلمة «شيء» التي تمثل الصيغة الأقل وسماً ومن ثم الأكثر اقتصادية يعد مناسباً إلا أنه لا يبدو معبراً عن أصلية من أي نوع إذ يغلب على الظن كونه مجرد اختيار اعتباطي للتعبير عن معنى العموم ولا يتضمن قصداً أو تعييناً في ناحية الجنس. ولهذا فلو عُكس الاختيار وجاءت كلمة «شيء» مؤنثة فإن ذلك لن يعوق اللغة في شيء. ويمكن تأييد ذلك بشواهد أخرى من داخل اللغة تدل على ميل عام إلى استخدام الشكل الظاهري للمذكر باعتباره الصيغة الحيادية الجاهزة للاستخدام في سياقات تركيبية لا تقتضي دلالات جنسية، كما هو الحال في الضمائر المبهمة الفارغة pleonastics التي لا تشير

إلى مرجع شخصي محدد ومن ثم لا تدل على سمات جنسية بالمعنى المعهود وإنما تأتي في الأساس لأداء وظيفة نحوية صرفة.

أما كون المؤنث مفتقراً إلى علامة تدل عليه فهو ناشئ أيضاً عن اختيار لغوي اعتباطي اتخذته اللغة بعد أن اتجهت إلى تعميم مفهوم الجنس على كافة الموجودات فكان خيار العلامة وسيلة لغوية حاسمة لتنظيم هذا التمايز. وقد بينا أيضاً من خلال تأمل بعض جوانب التطور اللغوي أن جعل وجود علامة التأنيث إلزامياً بحيث يتوجب تقديرها إن لم تكن ظاهرة ليس دقيقاً، وأن وجودها في تصغير الأسماء المؤنثة الخالية منها لا يمثل دليلاً على كمونها التقديري كما ذكر بعض النحاة. ففي سياق التطور اللغوي الذي مرت به هذه الظاهرة، رأينا أن العلامة كانت تسيطر على كافة الاستخدامات المستجدة، وتتجه بالتدريج إلى الحلول محل العلامات أو الآليات الأخرى لتمييز المؤنث من المذكر. وإذا اعتبرنا التصغير آلية توليد اشتقاقي تتحول المفردات بموجبها من هيئة أولية مستقرة إلى هيئة صرفية ناشئة فإن الكلمات المتولدة عن هذه العملية ستكون جديدة في نظر العلامة ولهذا أميل إلى الخضوع لهذا النظام.

من كل هذا نخلص إلى أن ظاهرة التأنيث المجازي لا يمكن تأطيرها من خلال مقولة موحدة كتلك التي شاعت في كتب النحو؛ فإباحة التذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية لا يمكن قبولها بسبب ما تنتجه من جمل تعد خاطئة من وجهة نظر الناطقين باللغة كما رأينا في الأمثلة المذكورة في (١). كما أنه لا يمكننا في الوقت ذاته التجاهل المطلق لبعض أنماط التداخل التي قد تؤدي إلى وجود استخدامات غير مستقرة في شأن الجنس وإن كانت محدودة. فالمشكل هنا إذن هو مشكل الإطلاق، فليس هناك جواز (للتذكير والتأنيث) بإطلاق، وليس هناك منع لتجاوز الأطر المرورية بإطلاق. وإذا كان الإطلاق أو الاطراد هو مطلب جوهري من متطلبات التقعيد النحوي، فإنه من الواضح أن ظاهرة التأنيث المجازي معادية لهذه المعطيات. وعليه فإن الأجدر بالبحث اللغوي أن يعمد إلى دراسة المسببات الموضوعية المؤدية للتنوع، ومحاولة تقصي الظروف والملابسات المجتمعية والتطورية والحضارية التي غالباً ما تأتي العينات اللغوية المدروسة انعكاساً لها.

وبهذا تكون هذه الدراسة قد شملت من الناحية العامة الكثير من القضايا الجوهرية التي تجعل من موضوع المؤنث المجازي موضوعاً على قدر كبير من

الخصوصية، تتشعب فيه المداخل، وتتعارض فيه وجهات النظر، ويتداخل فيه اللغوي بغير اللغوي. وإذا كانت الدراسة الحالية قد ركزت بشكل كبير على المعطيات غير اللغوية التي تقف في سبيل الأخذ بالتعميم النحوي الشائع والقائل بجواز التذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية، وما يرتبط به سبباً ونتيجة، إلا أن موضوع التذكير والتأنيث لا يزال حافلاً بالمواطن التي تحتاج إلى مزيد من النظر والدراسة والتدقيق على ضوء منهج علمي مطرد ومتماسك. إن ظاهرة الجنس في اللغة العربية تعد من الظواهر ذات الإشكال الواضح في تاريخ الدرس اللغوي لما فيها من تشعب وغموض، وتأويلات وتخريجات متشابكة يغيب عنها أحياناً الفرز الدقيق والمقنن للمادة اللغوية الذي يعد ضرورياً لضمان دقة الأحكام وصدق انطباقها على الظاهرة موضع الدراسة. وقد عبر ابن التستري عن هذه الإشكالية في مستهل كتابه «المذكر والمؤنث» حيث قال: «ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما كما يدعي بعض الناس»[١]. وعبر برجستراسر عن وجهة نظر مماثلة حين قال بأن «التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جازماً مع صرف الجهد الشديد في ذلك»[٢].

الهوامش

(١) انظر مثلاً ابن يعيش، ج٥، ص٩١. وكذلك ابن هشام، ص١٨٢. والصبان، ج١، ص٤٨. ومثله شروح الألفية الأخرى مثل ضياء السالك وشرح ابن عقيل. ولم تظهر هذه المقولة التعميمية في المؤلفات النحوية المبكرة وإنما جاءت على هذا النحو في مراحل متأخرة نسبياً.

(٢) عمر، ص٧٦.

(٣) العلامة (*) تشير إلى عدم أصولية الجملة المذكورة بعدها.

(٤) في الكتب القديمة جاءت أكثر الأمثلة على القاعدة المذكورة مستخدمة «الفعل»، ولكن ليس هناك فرق بين الفعل والصفة من جهة شروط المطابقة في التراكيب التي مثلنا بها. ثم إن المقولة نفسها لم تقيد القضية بالفعل، وإنما كان الحديث منصباً على الاسم بحيث يكون العزو الجنسي عائداً إليه في الأساس وليس إلى العناصر التركيبية الأخرى التي تنعكس من خلالها سمات الجنس. وبهذا يكون استخدام الصفة واسم الإشارة ونحوهما (كالأسماء الموصولة والإرجاع الضميري) من الوسائل المشروعة لاختبار تلك المقولة.

(٥) عن اعتباطية اللغة في مسألة التأنيث المجازي انظر: النجار، ص١٣٨ وما بعدها.

(٦) الفرق بين الجنسين في الإنسان والحيوان مدرك وثابت عبر الثقافات بغض النظر عن بروزه أو عدم بروزه في اللغة. أما العزو الجنسي المجازي فهو قابل للتأرجح بين الوجهتين عبر اللغات لأنه يقوم أصلاً على التواضع والاصطلاح.

(٧) انظر: hohnson-Laird, p. 100 حيث طرحت فكرة «الشبكة الدلالية» semantic network، التي تتألف من عدة عناصر من بينها الجنس.

(٨) فندريس، ص١٢٧.

(٩) بالنسبة لكلمة «كرسي» في الفرنسية، انظر: Collins French-English English French Dictionary. أما بالنسبة لتذكير كلمة «شمس» فانظر: Malawi, The Standard Urdu-English Dictionary, p. 47.

(١٠) كلمتا «رأس» و«سن» تعاملان بالتذكير في كثير من اللهجات العربية ولكنهما تؤنثان في اللهجة المصرية الحديثة. أما في الاستخدامات القديمة فكلمة «رأس» مذكرة وكلمة «سن» مؤنثة. انظر: الفراء، ص٨٩، وابن الأنباري، ج١، ص٢٣٠.

(١١) النجار، ص١٤١.

(١٢) انظر: Gesenius, p. 391 في مقدمة المحقق لكتاب ابن التستري، ص١٨.

(١٣) النجار، ص ص ١٦٤-١٦٥.

(١٤) المرجع السابق، ص١٦٦.

(١٥) يعد تمام حسان هذا الصنيع من الأخطاء المنهجية التي وقعت فيها الدراسات النحوية القديمة إذ شمل النحاة بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية تبدأ من حوالي مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام، وتنتهي بانتهاء ما يسمونه بعصر الاحتجاج؛ أي أنهم يشملون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب. وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة

فيها ثابتة على حالها». كما أنهم أيضاً «يعمدون إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً». (حسان، ص ص ٢٦-٢٧).

(١٦) تعد هذه النواحي من الموضوعات الرئيسية في علم اللغة الاجتماعي الذي شهد نشاطاً كبيراً في الثلث الأخير من هذا القرن. ولمراجعة بعض المنهجيات الخاصة بهذا الفرع من الدراسة اللغوية، انظر مثلاً: هدسون، ١٩٩٠. وكذلك: Chambers, 1995.

(١٧) إذا أضفنا إلى الصورة بعض المعطيات اللغوية الحديثة المستقاة من «نظرية الربط العاملي» Government and Binding Theory فإنه من الممكن أن نتوقع وضعية رابعة يتجه الباحث بموجبها إلى البحث عن الأسس الأعمق أو الكليات universals التي تحكم ظاهرة من الظواهر بحيث يتم تفسير الأنماط الخارجة على أنها خيارات بارامترية parametric choices تخص لهجة بعينها، أو على أنها مجرد مظاهر هامشية.

(١٨) يمكن أن نعد من هذا القبيل ما نجده في التعارض بين «ما» التميمية و«ما» الحجازية، ولكن النحاة قد أحسنوا الصنع إذ لم يدمجوا اللهجتين ويصدروا حكماً عاماً يجيز نصب الخبر ورفعه، وإنما قدموا كل لهجة على حدة مشيرين إلى طريقتها في الاستخدام. انظر مثلاً: ابن هشام، ص ص ١٤٢-١٤٤.

(١٩) فكرة الالتزام بعينة محددة في الزمان والمكان تُعد من الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها المذهب الوصفي في مقابل المنهج المعياري. وقد طرحت الدراسات التوليدية الحديثة فكرة مماثلة من خلال مقوله المتكلم/ المستمع المثالي الذي يمثل مركز الاهتمام في التنظير اللغوي لدى التوليديين. وتأتي هذه المثالية من جهة أنه عضو في مجتمع لغوي متجانس، ويعرف لغته معرفة تامة. (انظر: Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, p.3). وقد تعرضت هذه الفكرة للنقد من قبل علماء اللغة الاجتماعيين من جهة أنها تؤسس لنظرة مثالية وسكونية مجردة للغة في حين يطرح علم اللغة الاجتماعي (وخاصة في دراسات لابوف) رؤية ديناميكية تنظر إلى اللغة كظاهرة اجتماعية تقوم على التنوع والتطور. (انظر: محمود، ص ص٢٩٧-٣٣٠. وانظر أيضا: Newmeyer, P. 75). ولكن تشومسكي ينبه إلى أن فكرة المجتمع اللغوي المتجانس ليست تلك التي تعني مجموعة من الأفراد ذات سلوك لغوي متطابق، فذلك أمر غير ممكن في الواقع. فهو يدرك أن الفرد يكتسب اللغة «في محيط من التفاعل الاجتماعي المركب مع الآخرين الذين يتمايزون في طريقة كلامهم وفي الأسلوب الذي يفسرون به كلام الآخرين وأيضاً في المنطلقات الذهنية التي يقوم عليها أداؤهم اللغوي». انظر: Chomsky, Knowledge of Language: Its nature, origin and use, P. 16-17. وبهذا فإن فكرة المجتمع المثالي بالمعنى الذي أسسه تشومسكي تعد آلية منهجية ضرورية لتجاوز بعض الفرضيات البديهية التي قد تقف في سبيل تناول محتوى لغوي متماسك. (انظر: Botha., P. 66).

(٢٠) محمود، ص٢٩٩.

(٢١) الفراء، ص٧٢.

(٢٢) المرجع السابق، ص٧٧.

(٢٣) المرجع السابق، ص٧٨.

(٢٤) المرجع السابق، ص٨٢.

(٢٥) المرجع السابق، ص١٠١.

(٢٦) انظر ابن سلمة، ص ص٥٢، ٥٥. وانظر أيضاً الجعبري، ص٣٢. وكذلك: النجار، ص ص ١٤١-١٤٤.

(٢٧) انظر: الفراء، ص ص٧٢-٩٠، وأيضاً: ابن الأنباري، ج١، ص٣٨٢ وما بعدها. وقارن بين هذين الكتابين وبين ابن سلمة، ص ص٥٢-٦٠، حيث تختفي الإشارة إلى اللهجات بالنسبة لبعض الألفاظ، وهي حين ترد تكون معتمدة غالباً على ما جاء في كتاب الفراء.

(٢٨) يؤدي التوسع المجازي دوراً كبيراً في هذه الناحية. فكثيراً ما تكتسب الكلمات معاني جديدة من هذا الباب. وهنا قد يختلف الجنس بحسب المعنى أو الشيء المراد. فالـ «مسك»، مثلاً، يذكر حين يراد بذاته، ويؤنث حين يكون المراد رائحته. ويعتمد كل هذا على ما يقصده المتكلم عند إنشائه لكلامه، كما سنبين في الجزء الخامس من هذا البحث.

(٢٩) ابن الأنباري، ج١، ص٣٨٧.

(٣٠) فكلمة «سُلّم» مثلاً نجدها في بعض الكتب المتأخرة (مثل: ابن التستري، ص٥٩) تُعد من ضمن الألفاظ التي تذكر وتؤنث، وذلك دون ذكر الأسس التي بني عليها هذا الحكم. ولكن عند التدقيق والرجوع إلى المصادر الأولى التي تناولت هذا اللفظ نجد أنّ الأمر لا يتناسب مع الصيغة التعميمية التي عوملت بها. فعبارة الفراء تؤكد أن «سُلّم» مذكر، ولكن راوي كتابه يستدرك ويزيد: «قال الفراء: وقد أُنشدت بيتاً فيه تأنيث السلم» (الفراء، ص٩٧). وهذا البيت كما يذكر ابن الأنباري هو:

لنا سلم في المجد لا يرتقونها   وليس لهم في سورة المجد سلم

(ابن الأنباري، ج١، ص٤١٥). وبهذا يكون هذا البيت قد استخدم كنقطة انطلاق لمقولة جواز عريضة تخص هذه الكلمة مع احتمال كونه جاء كذلك لغرض استثنائي وأنه لا يعبر عن اطراد من أي نوع. وقد عُدّت الكلمة نفسها عند ابن جني وابن سلمة وغيرهما مما يستخدم بالتذكير لا غير. (انظر: ابن سلمة، ص٥٨، وأيضاً ابن جني، المذكر والمؤنث، ص٧١).

(٣١) فيما يخص هذه النقطة، راجع الجزء الرابع من هذه الدراسة.

(٣٢) كثير من كتب المذكر والمؤنث تجيز الوجهين في الكلمات «ذهب» و«سكين» و«سلطان» مع بعض التفاوت في درجة التفضيل التي تأتي على عكس ما هو موجود في الاستخدامات الحديثة: فالأفضل فيما يبدو في كلمتي «ذهب» و«سلطان» لدى القدماء هو التأنيث، وفي كلمة «سكين» التذكير، وكل ذلك على عكس ما نجده في العربية الحديثة. في هذه النقطة انظر مثلاً: الفراء، ص ص٨٣، ٩٦. وابن الأنباري، ج١ ص ص٤١٠، ٤١٥-٤١٦. وابن سلمة، ص٥٦. وابن جني، المذكر والمؤنث، ص ص٦٨، ٧٢.

(٣٣) الحس اللغوي لا زال يتردد في قبول تنكير «شمس» و«حرب» و«نفس» وما جرى مجراها على الرغم من وجود قاعدة تبيح الوجهين.

(٣٤) الجندي، ج٢، ص٦٤٤.

(٣٥) في حالات نادرة وحدود ضيقة جداً يمكن أن يستنبط الباحث بعض ملامح التغير عند مقارنة بعض الألفاظ في المراحل المتباعدة، أو من خلال ما يرد في بعض المصادر التي تعنى بموضوع اللحن.

(٣٦) تُقدم الدراسات الحديثة في مجال علم اللغة الاجتماعي عدداً من الحقائق حول التنوع اللغوي ربما كانت غائبة عن الاتجاهات اللغوية التي لم تلتفت إلى حقيقة التفاعل بين اللغة والعوامل الاجتماعية والبيئية. إن الوعي بهذه الجوانب يجعلنا ندرك مثلاً «أن بإمكان الشخص الواحد استعمال أكثر من متغير لغوي وأنه يمتلك حصيلة لغوية واسعة تمكنه من التنويع والتغيير والتبادل اللغوي... وأن الأشخاص ضمن البيئة الجغرافية الواحدة يختلفون في تحقيق السمات اللغوية، فهم يختلفون في اللفظ أحياناً وفي اختيار المفردات أو التراكيب اللغوية المختلفة». (انظر: عبدالجواد، ص١٨٥).

(٣٧) ولعل هذا الخلط سيبقى ما لم يتم حسم الأمر لصالح إحدى الجهتين وهو ما يتطلب وقتاً وظروفاً خاصة لا يمكن التنبؤ بها على وجه الدقة في ظل تعقد الظاهرة اللغوية وتداخل مؤثراتها.

(٣٨) لا يوجد مصادر وافرة ترصد مثل هذه التنوعات في اللهجات الحديثة ولكن من المؤكد أن اللهجات الراهنة ليست دائماً على وفاق في شأن التذكير والتأنيث كما ذكرنا في التعليق رقم (١٠).

(٣٩) يعد القياس عاملاً من عوامل التطور اللغوي. وقد تتبع عبدالعزيز مطر جملة من الألفاظ المؤنثة التي تحولت عن هيئتها السابقة بتأثير القياس إذ تجيء إضافة التاء إلى الألفاظ التي كانت خالية منها نتيجة قياسها على الكلمات التي تدل على التأنيث باستخدام التاء. ومن هذا «عروسة» و«عجوزة» و«سكرانة» و«كسلانة» و«غضبانة» و«ريانة» في لغة العامة في الأندلس وصقلية. (انظر: مطر، ص ص٣٥٠-٣٥٥).

(٤٠) انظر مثلاً: ابن سلمة، ص ص ٥٤، ٥٥. وكذلك: ابن جني، المذكر والمؤنث، ص ص٥٩، ٨٩.

(٤١) انظر: Frances, p.p. 212-213.

(٤٢) Bicerton, p. 24.

(٤٣) قد تكون هذه العبارة ذات صلة بالرأي الذي يسمح بالتذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية ويمتنع ذلك بالنسبة للمذكرات المجازية من جهة أنها تدعمه وتمهد له. انظر: الفراء، ص٨١.

(٤٤) أنيس، ص١٦١.

(٤٥) المرجع السابق، ص١٦١.

(٤٦) من الكلمات المؤنثة التي تحولت إلى التذكير في العربية المعاصرة وبعض اللهجات الحديثة: كأس، فأس، قدم، ساق، ضلع، فخذ، قوس، نعل، بئر، دلو. (للمقارنة بالاستخدامات القديمة، انظر مثلاً: ابن جني، المذكر والمؤنث، ص ص٤٥-٤٩). أما في التحول من التذكير إلى التأنيث فلا يوجد سوى النزر القليل من الألفاظ التي ربما عدت من هذا القبيل، مثل «بطن» في بعض اللهجات الحديثة، و«كرش» في اللهجة المصرية. (انظر: أنيس، ص١٦٥).

(٤٧) من المهم أن ننبه هنا إلى أن ما سنطرحه هنا لا يعد تحليلاً كاملاً ومدققاً للجوانب التطورية المختلفة التي مرت بها المادة اللغوية في ناحية الجنس، فذلك بحاجة إلى عمل متخصص في آلياته ومنهجه، ولكن الهدف هنا هو تقديم بعض الفرضيات والاستنتاجات التي ربما كانت كافية للكشف عن إشكالية المزاعم موضع النقاش.

(٤٨) يرى أحمد الجندي أن «الساميين القدماء لم يألفوا ظاهرة التفريق بين المذكر والمؤنث، لذلك لما أخذوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في عهود أحدث، حدث هذا القلق وذلك اللبس، وكأن هذا القلق يصور شيئاً من نظامها في عصورها السحيقة». (الجندي، ج٢، ص٦٤٢).

(٤٩) القول بأن استجلاب علامة التأنيث جاء متأخراً لا يعني أن التفريق (المحدود) بين الكائنات التي تتمايز طبيعياً من حيث الجنس لم يكن موجوداً البتة. إن النظر إلى المخلوقات من الإنسان والحيوان على هذا الأساس (أساس التمايز الجنسي والوظيفي) هو أمر مشترك بين المجتمعات البشرية سواء عبرت عنه لغوياً أم لا، وسواء عممت تصوراتها في هذه الناحية على كل الموجودات أم لا. ولهذا نجد ألفاظاً مثل «أب» و«أم» مستخدمة في كثير من اللغات حتى تلك التي لا تتبع نظاماً ثنائياً شاملاً للتمييز في ناحية الجنس كالإنجليزية والفارسية على سبيل المثال ويمكن أن نعد من هذا القبيل بعض التقابلات في العربية التي لا تحمل أياً من العلامات المعروفة للتمييز كما في «أب» / «أم» و«حمل»/ «رخل» ونحو ذلك. والذي يغلب على الظن هنا هو كون مثل هذه الثنائيات من نتاج مرحلة سابقة مبكرة لم تكن بحاجة إلى التفريق في الجنس بالشكل الذي ظهر به فيما بعد. وينبغي ألا يكون هذا مستغرباً فالتفريق بين هذه المسميات لا يصدر بالضرورة عن إلزام لغوي معين ولكنه يأتي في مجمله انعكاساً للأوضاع الاجتماعية والمعرفية في المجتمع الناطق باللغة.

(٥٠) يبدو أن علامات التأنيث الأخرى (الألف الممدودة والمقصورة) تمثلان مرحلة مبكرة كانت تستخدم التمييز على أساس الجنس في حدود ضيقة، أي في نطاق المؤنثات الحقيقية غالباً. ولعله بسبب هذه المحدودية نجد تلك الصيغ أغلب ما تكون في صفات الأحياء (عفراء، سمراء، فرعاء، نجلاء، فتخاء إلخ، حبلى، غرثى، سكرى، عطشى، ولهى إلخ). ولهذا نجد أيضاً أن تلك العلامات غير منتجة مقارنة بالتاء التي تمثل الآلية الاشتقاقية الأكثر جاهزية.

(٥١) يعلل الفراء لسقوط التاء من مثل تلك الكلمات بكونها تمثل وصفاً «لاحظ فيه للمذكر، وإنما هو خاص للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء» (انظر: الفراء، ص٥٨. وانظر أيضاً: ابن الأنباري، ج١، ص ص١٤٨-١٥٠). وفي هذا الصدد يروي لنا التاريخ اللغوي عدداً ضخماً من الألفاظ على وزن فاعل جاءت خالية من علامة التأنيث (انظر: ابن الأنباري، ج١، ص ص١٣٠-١٣٩). ولعل الكثرة النسبية لهذه الألفاظ وكذلك أيضا شيوع كثير منها على الألسنة واتصال ذلك عبر الأجيال قد أدى إلى رسوخ هذه الصيغ واستدامة استخدام بعضها بالشكل الصرفي الموروث. ولا تزال هذه الصيغة (صيغة الفاعل الخالية من التاء) تستخدم في باب الأوصاف الخاصة بالمؤنث في بعض اللهجات الحديثة مثل «طالب» «صارف» «عاهر» «بارع» «عانس» «حامل» «ناشز» «لاقح» إلخ. ولكنها على الرغم مما تمتعت به من شيوع ورسوخ لم تسلم من تسلط استراتيجية العلامة فنجد في بعض اللهجات استخدامات مثل «عاهرة» «وآلهة» «وعاشقة»، وهذه الأخيرة قد وردت بالتاء منذ عهد مبكر (المرجع السابق، ج١، ص١٣٩). وهناك أيضاً بعض الألفاظ الأخرى التي خضعت آخر أمرها للتاء وذلك بعد أن اقترنت بمعانٍ جديدة يشترك فيها المذكر والمؤنث واكتسبت لذلك شيئاً من اللبس مثل لفظ «طاهر» الذي يخلو من التاء حين يراد الطهارة الخاصة بالنساء، ويقترن بالتاء حين يراد مطلق الطهارة، ولفظ «قاعد» الذي يستخدم بغير تاء حين يكون المعنى متعلقاً بالقعود عن المحيض، وبالتاء حين يراد معنى الجلوس وهو لا يختص بجنس دون آخر. (المرجع السابق، ج١، ص ص١٤٨-١٥٠).

(٥٢) فيقال «فرسة» و«أسدة» على الترتيب (انظر: ابن الأنباري، ج١، ص ص٥٢، ٦٦، ٧٩). ولا يخفى أنه لا يوجد أثر لمثل هذه الاستعمالات في اللهجات الحديثة إلا ما يأتي من قبيل المبالغة في التعميم overgenerlization في المراحل المبكرة من اكتساب اللغة. ولكنها بحسب الروايات قد وردت، ولعل اختفاءها يعود إلى تراجع استراتيجية الوسم بالعلامة فيما يخص هذه الألفاظ بالذات لصالح استراتيجية أخرى يكون التمييز فيها في ناحية الجنس بواسطة تخصيص كل لفظ بجهة معينة: أي أنه بدلاً عن الثنائية فرس/فرسة، وأسد أسدة، يقال فرس/ حجر، وأسد/ لبؤة. وهناك استراتيجية ثالثة قد يُلجأ إليها عند الحاجة للفصل بين المذكر والمؤنث فيقال مثلاً: «أسد ذكر وأسد أنثى»، و«فرس ذكر وفرس أنثى» (المرجع السابق، ج١، ص ص٦٦، ٧٩).

(٥٣) قد تتخلف بعض الألفاظ عن الالتحاق بركب العلامة بسبب هيئتها الصرفية الأصلية التي لا تقبل إضافة علامة التأنيث. ومن هذا الصنف لفظ «حية» التي يبدو أنها جاءت لتشير على العموم إلى نوع معين من الأفاعي السامة قرنه القدماء بتصورات أنثوية. ولهذا فحين يحتاج المتكلم في المراحل اللاحقة إلى التفريق بين أفراد هذا الصنف من الأفاعي من حيث الجنس فإنه لن يستطيع الإتيان بالتاء التي تعد الوسيلة الصرفية القياسية. وهكذا روي: «رأيت حية على حية» (انظر: الفراء، ص٧٠)، ومثله «الأروية» (أنثى الوعل)،

و«العظاءة» (دويبة أكبر من الوزغة)، و«الشاة» إذ يستخدم كل منها للمذكر المؤنث (انظر: ابن الانباري، ج١، ص٦٩، ١٢٣). ويكون الاستدلال على الجنس هنا من خلال ما توحي به العلاقات التركيبية وليس من خلال اللفظ الذي لا يوفر هذا التمييز.

(٥٤) ومن ذلك أيضاً قولهم «شيخة» و«عجوزة» فهما يدلان في العربية على التأنيث دون علامة، كما ورد أيضاً «غلامة» و«رجلة» مع أن اللغة استخدمت في عهودها الأولى ألفاظاً خاصة لهذه المسميات («جارية» و«امرأة» على الترتيب). انظر في كل ذلك: ابن الأنباري، ج١، ص ص٥٣، ٥٤.

(٥٥) جاء عند إبراهيم أنيس عبارة «فقدت فكرة التأنيث»؛ انظر: أنيس، ص١٦٤.

(٥٦) النجار، ص١٦٣.

(٥٧) أنيس، ص ص١٦٢، ١٦٤.

(٥٨) النجار، ص١٦٤.

(٥٩) الجندي، ج٢، ص٦٤٣.

(٦٠) ومما يعزز هذا الافتراض أن اللغات السامية (كالآرامية والعبرية) تعكس الفروق في الجنس عن طريق وسم المؤنث بعلامة صرفية مخصصة شبيهة بالتاء المستخدمة في العربية. (انظر: عمايرة، ص ص٣٧-٣٨. وكذلك: برجستراسر، ص١٥). وهذا يعني أن التأنيث في هذه اللغات سيمر في مسيرته التطورية بمراحل مشابهة إلى حد ما لتلك التي مرت بها العربية حيث سيكون الشكل الصرفي للكلمة في مرحلة ما بعد العلامة مسانداً للتذكير أكثر من التأنيث.

(٦١) جاءت الإشارة إلى هذا في مقدمة أحمد عبدالمجيد هريدي لكتاب: ابن التستري، ص١٧.

(٦٢) انظر مثلاً: الفراء، ص٩٦، وابن الانباري، ج١، ص ص٢١٩-٢٢٠.

(٦٣) انظر مثلاً: ابن التستري، ص٧٥. وابن جني، المذكر والمؤنث، ص٦٧.

(٦٤) انظر مثلاً: الفراء، ص ص٧٤، ٩٨.

(٦٥) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤١٦.

(٦٦) مع أن اللفظ الذي يشير إلى اسم القبيلة هو لفظ مفرد ولا يحمل مظهره الصرفي أي صلة بالتأنيث لكون مصدره الأساسي الذي نشأت عنه التسمية مصدراً مذكراً (أسماء القبائل في الأصل أسماء رجال يعود إليهم نسب القبيلة)، إلا أن معنى القبيلة هو معنى مؤنث ولذلك يكون التأنيث حين يراد ذلك. أما جمع التذكير فيستخدم حين يقصد المتكلم إلى الحديث عن مجموع الناس الذين تتكون منهم القبيلة. وهذا يقوم بدوره على مسوغ لغوي آخر يعرف بمبدأ التغليب (تغليب المذكر) في الجماعات التي تشتمل على الجنسين. ولم نتوسع في هذه القضية لكونها ليست خاصة بالمؤنث المجازي الذي نحن بصدده.

(٦٧) الفراء، ص٨١.

(٦٨) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٤١٥، وكذلك: ابن يعيش، ج٥، ص٨٨.

(٦٩) أنيس، ص١٦١.

(٧٠) ابن يعيش، ج٥، ص ص٩٣-٩٤.

(٧١) من أوائل الملاحظات في هذا الشأن تلك التي جاءت عند سيبويه، وسنتعرض لها في هذا الجزء، لكن سيبويه لم يتناول الحكم على المؤنث المجازي بالشكل الذي أشاعته القاعدة المتداولة. (انظر: سيبويه، ج٢، ص٢٤١).

(٧٢) التوني، ص٣٥.

(٧٣) لذا فإنه يمكن لنا أن نتصور أنظمة لغوية معينة قد تعكس الوسم الصرفي بحيث يكون المذكر مثلاً بعلامة والمؤنث بدون علامة، أو تلحق علامة خاصة بكل منهما. ومع أنه لا يوجد بين أيدينا الآن أمثلة واسعة إلا أنه يوجد بعض الدلائل التي يمكن الاسترشاد بها في هذه القضية. فلو أخذنا اللغة الفرنسية، التي تشبه العربية من جهة تقسيمها للأسماء إلى مذكر ومؤنث لا غير، نجدها تضع علامة للتذكير وأخرى للتأنيث تظهر في أدوات التعريف أو التنكير: un أداة التنكير مع المذكر المفرد، و une أداة التنكير مع المؤنث المفرد، وأما le وla وl' و les فتستخدم على الترتيب لتعريف المذكر المفرد، والمؤنث المفرد، والمذكر الجمع، والمؤنث الجمع. (انظر: Palmeri and Milligan, p. 11). وتستخدم الألمانية مع الأدوات الإعرابية علامة للمذكر الحقيقي وأخرى للمؤنث الحقيقي، وعلامة ثالثة مع الجنس المحايد. كما تميز أيضاً بين هذه العناصر في بعض الأنواع من التراكيب الوصفية، إذ نجد كلمة gut «جيد» تصبح guter للمذكر وgute للمؤنث وgutes للمحايد. (انظر: عمايرة، ص ص١٢، ٢٥). ولو تناولنا في هذا الصدد الثنائية معرفة/ نكرة (والتي تشبه الثنائية مذكر/ مؤنث من جهة علاقتها بمقولة الأصل والفرع) في لغة مثل النيبالية فإننا نجدها تأخذ منحى معاكساً لما هو موجود في العربية، إذ إنها تلحق العلامة بالنكرة وتترك المعرفة بلا علامة. (الأنصاري، ص٩).

(٧٤) سيبويه، ج٣، ص٢٤١.

(٧٥) ابن يعيش، ج٥، ص٨٨.

(٧٦) انظر في هذا الشأن: الفهري، ص ص١٣٠-١٣١. ولاحظ هنا أن الضمير في الأمثلة السابقة يشبه الضمير it في الإنجليزية حين يكون حشوياً كما في it is clear that he won't go = (إنه لواضح) أو من الواضح أنه لن يذهب، غير أن الفرق بين العربية والإنجليزية يكمن في أن هذا النوع من الضمائر يكون فارغاً في العربية (=مستتراً) ومملوءاً في الإنجليزية. ولكن الوظيفة التي تؤديها هذه الحشويات واحدة: فهي ليس لها أي دور دلالي في الجملة ولذا فهي لا تشير ولا يمكن أن يشار إليها بضمير آخر، كما أنه لا يمكن استخدامها كبؤرة focus كما هو الحال في الضمائر العادية. وإنما يقتصر دورها على الجانب التركيبي الصرف.

لمراجعة خصائص الضمائر المبهمة pleonastics، أو expletive كما يشار إليها أحياناً،

انظر: Haegeman, p. 62.

(٧٧) يختص هذا النوع من الأفعال بهذه الخاصية التي أشرنا إليها إذ تأخذ فاعلاً (نحوياً) هو عبارة عن ضمير الغائب باطراد.

(٧٨) الجملتان (ب) و(ج) مأخوذتان من الفهري، ص ص١٢١، ١٣٢.

(٧٩) يحتمل أن يكون وجود الضمير الإلزامي في جانب منه دليلاً على موقع الفاعل الأصلي في العربية مما يجعل ملء هذا الموقع مطلباً كلياً لا مناص من الوفاء به لضمان سلامة التركيب.

(٨٠) انظر: Collins French/English English/French Dictionary, p. 46.

(٨١) يمثل هذا النمط من الاستدلال واحداً من المآخذ على الدراسة النحوية القديمة في مجال التذكير والتأنيث إذ يتضح النزوع إلى وضع تعميمات عريضة مبنية على النظر في جزيئات ونماذج محدودة لا تعبر عن الصورة بكاملها. انظر في نقد هذه النقطة ابن التستري، ص٤٩.

(٨٢) ابن يعيش، ج٥، ص٨٨.

(٨٣) انظر على سبيل المثال المرجع السابق، ج٥، ص٩٦.

(٨٤) قد تدور بالطبع عجلة التحولات في المفاهيم والتنوعات اللهجية لتُخرج بعض الألفاظ من الفئة الأولى إلى الثانية أو العكس.

(٨٥) بعض هذه التحولات يعود إلى عهود قديمة، انظر مثلاً: الكسائي، ص ص١٢٠، ١٢٥، ١٢٨. وأيضاً ابن الأنباري، ج١، ص٥٣ وما بعدها. وقد حدث في اللهجات الحديثة أن تحولت ألفاظ مثل «حمراء» و«بيضاء» و«صحراء» إلى «حمرة» و«بيضة» و«صحرة» على الترتيب مع أنها موسومة أصلاً ولكن بعلامة غير التاء. (انظر: مقدمة المحقق لكتاب ابن فارس، ص٢٧). ومن ذلك أيضاً كلمة «عصا» التي تحولت إلى «عصاة» في بعض لهجات الجزيرة. ومن الأمثلة القديمة على هذا ما ذكره ابن الأنباري في لفظ «خنفس» الذي مؤنثه «خنفساء» وتؤنثه بنو أسد على «خنفسة». (ابن الأنباري، ج١، ص١٠٤).

(٨٦) فهي تشبه من هذه الناحية النعوت المستحدثة. وقد ورد في التعليقة أن «التصغير يقوم مقام الصفة، فقولك (زييد) بمنزلة قولك زيد صغير». (الفارسي، ج٣، ص٢٤٠).

(٨٧) انظر: ابن يعيش، ج٥، ص٩٦.

(٨٨) ابن التستري، ص٤٧.

(٨٩) برجستراسر، ص١١٢.

المراجع

المراجع العربية:

١ - أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، ط٤، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢.

٢ - ابن الأنباري، أبو بكر: المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٨١.

٣ - الأنصاري، محمد طاهر: التعريف والتنكير: مقارنة بين العربية والنيبالية، (بحث غير منشور).

٤ - برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تعليق رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.

٥ - ابن التستري، سعيد: المذكر والمؤنث، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٣.

٦ - التوني، مصطفى زكي: علل التغيير اللغوي، حوليات كلية الآداب، الحولية ١٢، الرسالة ٨٤، الكويت، ١٩٩٢-١٩٩٣.

٧ - الجعبري، إبراهيم عمر: تمميث التذكير في التأنيث والتنكير (منظومة)، شرح محمد عامر أحمد حسن، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١.

٨ - الجندي، أحمد علم الدين: اللهجات العربية في التراث، ليبيا، الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨.

٩ - ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب، ١٣٧١.

١٠- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المذكر والمؤنث، تحقيق طارق نجم، ط١، جدة، دار البيان العربي، ١٩٨٥.

١١- حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٥٨.

١٢- ابن سلمة، أبو طالب المفضل: مختصر المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

١٣- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

١٤- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان، تحقيق مصطفى حسين أحمد، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.

١٥- عبدالجواد، حسن شقير: «نحو مدخل علمي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة»، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، عدد٦، ١٩٨٦.

١٦- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار التراث، ١٩٨٠.

١٧- عمايرة، إسماعيل أحمد: ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ط١، عمان، مركز الكتاب العلمي، ١٩٨٦.

١٨- عمر، أحمد مختار: العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ.

١٩- ابن فارس، أحمد: المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالتواب، ط١، القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٩٦٩.

٢٠- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١، الرياض، مطبعة الحسني، ١٩٩٣.

٢١- الفراء، يحيى بن زياد: المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٥.

٢٢- الفهري، عبدالقادر الفاسي: البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ط١، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ١٩٩٠.

٢٣- الكسائي، علي بن حمزة: ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.

٢٤- محمود، عشاري أحمد: التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات، سلسلة اللسانيات، عدد ٥، ١٩٨١.

٢٥- مطر، عبدالعزيز: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.

٢٦- النجار، شوقي: مشكلات لغوية، ط١، جدة، مطبوعات تهامة، ١٩٨٤.

٢٧- ابن هشام، جمال الدين: شرح قطر الندى وبل الصدى، ط١، القاهرة، دار الثقافة، بدون تاريخ.

٢٨- ابن يعيش، موفق الدين بن علي: شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.

المراجع المترجمة :

٢٩- فندريس، ج: اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، ١٩٥٠.

٣٠- هدسون، د: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، ط ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠.

المراجع الأجنبية:

30 - Bicerton, Derc;: "Quantitive versus dynamic paradigms: the case of Montreal que" in Charles-James N. Baily and Roger W. Shuy (eds), New Ways of Analyiznig Variation in English, Washington, D.C. Georgetown University Press, 1973.

32 - Botha, Rundolf P.: Challenging Chomsky: the generative garden game, Cambridge, Mass., Basil Blackwell, 1989.

33 - Chambers, J. K.: Sociolinguistic Theory, Cambridge, Mass., Blackwell 1995.

34 - Chomsky, N.: Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass., MIT Press, 1965.

35 - Chomsky, N.: Knowledge of Language: Its naturem origin and use, Nwe York, Praeger, 1986.

36 - Frances, W. N.: Dialectology: An Introduction, London. Longman, 1983.

37 - Gesenius: Hebrew Grammar, Edited by E. Kautzsch, English Edition by A. E. Cowley, London, England, 1980.

38 - Haegeman, Lilian: Introduction to Governemtn & Binding Theory, 2nd Edition, Oxford, Blackweel, 1996.

39 - Johnson-Laird, Philip N.: "How is Meaning Mentally Represented" in Meaning and Mental Representations, eds. by Umverto Eco, Marco Santambrogio and Patrizia Violi, Bloomington, Indiana, Indiana University Press, 1988.

40 - Mawlawi, Abdul Hag. The Standard Urdu-English Dictionary, Delhi, date unlnown.

41 - Newmeyer, F.: Grammatical Theory. Its limits and its Possibilities, 1983, Chicago, University of Chicago Press.

42 - Plameri, Joseph: and E. E. Milligan: French For Reading Knowledge 1969, Second ed., Boston, Mass.

43 - Thomas, R. H. (G. Ed.): Collins French-English English French Dictionary 1982, New York, Berkley.